دور صندوق النقد الدولي في تخطيط السياسة النقدية لتنمية الاقتصاد العراقي
بحث تطبيقي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٢)

The role of International Monetary Fund in Planning monetary policy for Developing the Iraqi economy
An Applied Research for the Period (2004-2013)

داليا عبد المحسن يونس — **الباحثة**
ا.م.د حسين عاشور العتابي — **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد**

المستخلص

تعاني الدول النامية ومن بينها العراق أزمة بنيوية عميقة وشاملة، وتظهر تجلياتها بشكل اختلال واضح بين جانب الطلب والعرض الكلي واختلال في التوازن الخارجي، وسببها يعود الى تراكم المديونية الخارجية أو الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية. وعلى أثر ذلك تجبر الدول للجوء الى صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على المساعدة وإبداء الرأي بشأن السياسات التي تتضمن مجموعة الضوابط والقيود التي تخص الجانب النقدي والمالي، تفرض على الاقتصاديات المتأزمة كشرط لعودته الى وضعه الطبيعي وتسمى ببرامج الاصلاح، وتتلخص بإحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي محلياً ودولياً، والتي تقوم بها اعلى المؤسسات المالية في البلاد كالبنك المركزي على سبيل المثال، من أجل تحسين مستوى الطلب الكلي بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة الى حالة التوازن الاقتصادي. وتمثل برامج التكيف الهيكلي طوراً متقدماً من عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية تُجرى فيها التغييرات بالاتفاق المباشر مع تلك المؤسسات الدولية، وتحت إشرافها الدقيق. تبدأ برامج التكيف الهيكلي كسياسات أو برامج حكومية كتمهيد لإبرام الاتفاقات الخاصة بإعادة جدولة الديون، او كنوع من إبداء حُسن النوايا والسلوك طلباً لها. إن المتطلبات المعيارية لإجراءات صندوق النقد الدولي تتضمن تطبيق السلطات الحكومية لإجراءات الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي، وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة للحكومة، واستقرار الاقتصاد الكلي.

ABSTRACT

The developing countries, like our country Iraq suffer from deep comprehensive structural crisis, manifestations and a clear imbalance between the demand and the supply sides. The overall imbalance in the external balance. As a consequence, this caused the accumulation of foreign debts or failure in the implementation of economic development programs. The countries which are forced to resort to the International Monitoring Funds, and the World Bank for assistance and to express an opinion on policies that include restrictions controls that belong to the monetary, and fiscal side group, imposed on the economies crisis, as a condition for returning to normal which called reform programs. The organize of the events of radical changes in the economic structure towards the rule of the free market system trends in the domestic and international economic activity, carried out by the top financial institutions in the country like the Central Bank, for example, in order to improve the complete level of

demand commensurate, with the full level of supply and return to the state of economic balance. The structural adjustment programs, that represents the advanced phase of the restoration of capitalism in which direct changes in agreement with those of international institutions, and under strict supervision conducted restructuring process. The structural adjustment policies programs, or called the government programs, as a prelude to conclude agreements on debt rescheduling, or as a kind of show good intentions and behavior begins her request.The standard requirements for the procedures of the International Monetary Fund, including application procedures for government authorities for tax, and financial sector reform, restructuring state-owned enterprises, and macroeconomic stability.

المقدمة:

في ظل الأزمات الاقتصادية المتمثلة في انهيار البنى التحتية والركائز الأساس والتضخم وضعف القدرة الشرائية للعملة المحلية وضخامة البطالة وشيوع الفقر فضلاً عن عدم وضوح في التخطيط وتعطل مسارات الإنتاج وتلكؤ في نمو إنتاج النفط ناهيك عن الفروض القسرية من جهة المنظمات الدولية المعنية بالشأن العراقي ، إذ تشكل ديون العراق الخارجية أهم العقبات أمام إعادة الإعمار، كما يعد الاقتصاد العراقي من أبرز الاقتصاديات العالمية التي تعاني من الافتقار في مجال مواجهة الأعباء بالالتزامات المالية الدولية .

فقد ورث العراق مديونية بقيمة ١٤٠ مليار دولار شكلت ما بين ٥٠٠_٦٠٠"% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٧٠٠–٨٠٠ من موارده في وقتها قبل عام ٢٠٠٤، كما ورث الاقتصاد العراقي في العقود الماضية تضخما ممتدا من القطاع الخارجي الى مداخل الاقتصاد المحلي، حيث واجهت السياسة النقدية إشكاليات وعقبات أثناء استخدامها للأدوات النقدية الغير مباشرة في ظل اقتصاد ريعي أُحادي.وبناءً على اذن من الحكومة العراقية بأن يكون البنك المركزي العراقي ممثل لها في المفاوضات التي تجريها حول القضايا المالية والنقدية ، وذلك من منطلق كون البنك المركزي هو الوكيل او المستشار المالي للحكومة العراقية والمسؤول عن السياسة النقدية للبلاد ، خاض عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس ولندن عام ٢٠٠٤ وصندوق النقد الدولي ، من أجل تخفيض الديون المترتبة عليه منذ حرب الخليج لليوم، تعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة خطوات لإصلاح النظام المالي والنقدي العراقي وخطوات للاصلاح الاقتصادي من خلال تطبيق تعليماته وتنفيذ شروطه، حيث كان ولابد من التعامل مع هذه المديونية لان استمرار بقاءها سيؤدي الى عدم استعادة الاقتصاد العراقي عافيته وعدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال الاجنبية واستمرار تدهور قيمة العملة العراقية وسعر الصرف واستمرارية التضخم وغيرها .

المبحث الأول

منهجية البحث

١_مشكلة البحث: إن عملية تنفيذ شروط وسياسات المنظمات الدولية وتحديدا صندوق النقد الدولي ببرامج الاصلاح التي فرضها على البنك المركزي العراقي يمثل تحديا كبيرا وخصوصا للعراق كونه بلداً يعاني

من أزمات اقتصادية كبيرة ومديونية خارجية أثقلت كاهله وعملية إعادة جدولة وإدارة وتخفيض الدين ، إذ يعد ظرف العراق ظرف استثنائي والتحدي الأكبر كونه من البلدان ذات الريع الأُحادي او بالأحرى اقتصاده ريعي منذ زمن والآن اتجه الى الانفتاح الحر في السوق ، لذا فإن مشكلة البحث تتمثل في وجود إشكاليات وآثار سلبية وايجابية حول تبني سياسات هذه المنظمات في التنفيذ على واقع السياسة النقدية، وأدواته النقدية التي استخدمت للسيطرة على مناسيب التضخم ، من ثم على توجهات الاقتصاد العراقي، كما أن إنفتاح البنك المركزي العراقي على النظام المالي الدولي والاندماج فيه بعد سنوات من الانقطاع واحدة من بين أهم التحديات التي واجهتها السياسة النقدية، وعليه لابد من التحليل العلمي الموضوعي والتوصل للاستنتاج المناسب.

٢_ أهداف البحث:يسعى هذا البحث الى بيان كيفية تنفيذ البنك المركزي لشروط نادي باريس وصندوق النقد الدولي من أجل تخفيض وإدارة المديونية الخارجية ، وكيفية السيطرة على التضخم الذي من خلاله اشترط إتباع سياسة السوق المفتوح، وكيف انصبت هذه الآليات في واقع السياسة النقدية العراقية وتوجهات اقتصاده، كما يسعى تحديد نواحي القصور والاختلالات التي يعاني منها البنك المركزي جراء التزامه بتفيذ سياسات المنظمات الدولية والبحث في كيفية السيطرة على متغيرات التضخم ، ودرجة تأثر الاقتصاد العراقي ذو الريع الأُحادي بسياسات البنك المركزي ، وتنفيذ شرط سياسة السوق المفتوح او الحر.

٣: أهمية البحث :أهمية هذا الموضوع تأتي من الأسباب الرئيسية التي دفعتنا إلى اختياره بالنقاط الآتية:

١_ إنها الدراسة المصرفية / الاقتصادية التي تبحث في مجالات الاتفاقيات التي ينفذها البنك المركزي ومدى تأثيرها على السياسة النقدية ودوره في إدارة الدين الخارجي وقدرته في السيطرة على التضخم من خلال أدواته النقدية.

٢_التعرف بما تبقى من دين خارجي بذمة الدولة العراقية وما يترتب على ذلك من فوائد، والتعرف على الخطط المستقبلية لصندوق النقد الدولي ببرامجه الاصلاحية تجاه الاتفاقيات الائتمانية الجديدة مع العراق.

٣_ قلة الدراسات التي تناولت إظهار دور المنظمات الدولية في توجيه سياسة العراق النقدية أولا ومن ثم توجيه اقتصاده نحو انفتاح السوق ثانياً .

٤: فرضيات البحث :تنص فرضية البحث على أن :

هناك علاقة ارتباط بين شروط صندوق النقد الدولي والمفاوضات التي قام بها البنك المركزي وواقع السياسة النقدية.

هناك علاقة ارتباط بين الديون العراقية الخارجية وأدوات السياسة النقدية في ظرف اقتصادي ريعي للبلاد.

هناك علاقة ارتباط بين تنفيذ الشروط للسيطرة على التضخم وتوجه الاقتصاد العراقي نحو عمليات السوق المفتوح .

٥: الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الزمانية / تتمثل في المدةالممتدة منذ عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٣

المكانية/ دراسة وتحليل بيانات صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي ، ودائرة البحوث النيابية ، وبيانات قسم البحوث والإحصاء في وزارة المالية .

٦: **منهج البحث:**سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحثة لانجاز هذا البحث.

٧: **صعوبات البحث:**أما الصعوبات التي واجهتنا في أثناء إعداد هذا البحث فهي عديدة ومتنوعة تتجسد في حداثته، وتضارب الارقام والاحصاءات بين ما هي عليه من محلية ودولية، فضلاً عن كونه موضوعاً شائكاً جداً ومعقداً وعملية الفصل بين الامور القانونية والسياسية والاقتصادية صعب جداً ودقيق يتطلب مهارة وإلمام شامل، يضاف لذلك اعتبار العراق حالة استثنائية وشاذة ومنفردة وليس لها مماثلة في تجربة الأمم المتحدة عبر مسيرتها، واخيراً الموضوع كبير جدا وعملية تحجيمه كانت من اصعب ما واجهناه.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

(صندوق النقد الدولي، مديونية العراق الخارجية، البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية المتبعة).

١_ صندوق النقد الدولي ومديونية العرق الخارجية.

١_١ ماهية صندوق النقد الدولي ومصادر تمويله:

أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة دولية عام (١٩٤٥)، ويقع مقره في العاصمة الامريكية (واشنطن) ، ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم وعددخم (١٩٣) بلداً، لتحقيق عدداً من الاهداف ولكنها في مجملها تتمحور حول هدف رئيسي وهو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والاستقرار في أسعار صرف العملات والعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويمثل وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز التابعة للأمم المتحدة ويشمل المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة[١]. يشرف الصندوق على هذا النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية[٢]. وبغية تحقيق تنمية واستقرار اقتصادي دوليين، يمنح الصندوق التسهيلات والموارد المالية التي تمكن من مساعدة الدول الأعضاء للحفاظ على هذا النظام[٣].

يتلخص دور الصندوق بأنشطته المختلفة بالاشراف على سير الاقتصاد العالمي بأقصى درجة ممكنة من السلاسة ومساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة المشاكل الاقتصادية، فضلاً عن القضايا ذات الأهمية في استقرار النظام النقدي والمالي الدولي. وتشمل هذه القضايا اختيار ترتيبات سعر الصرف الملائمة وإدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية والمعايير والقواعد المالية الدولية الملائمة[٤].

---

[١] _ ينظر: ابراهيم، عماد خليل، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها الغير مشروعة، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٣٣.

[٢] _ ينظر: صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي http://www.imf.org/

[٣] _ ينظر: المصدر نفسه.

[٤] -.Richard Peet with Beate Born, Mia Davis, Kendra Fehrer, Matthew Feinstein, *Unholy Trinity: The IMF, World Bank and WTO,* Queen Mary, University of London,Lee, R. (2005), p12-13.

أما المصدر الرئيس لموارد الصندوق تأتي من اشتراكات الحصص (رأس المال)، التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان (٢٥%) من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة(*)، أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الامريكي أو الين الياباني، وتحديد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة(٥).الهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج ازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها (١٧,٦%) من إجمالي الحصص. فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ عام ١٩٩٠)بمقدار (٤٥%) تقريباً لتبلغ (٢١٢) بليون وحدة حقوق سحب خاصة بحدود (٢٩٠) بليون دولار أمريكي(٦).

اضافة لذلك تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي (٩٠,٥) مليون أوقية بالوزن الترويسي أي (٢٨١٤,١ طنا متريا)، مما يجعل الصندوق ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم(٧).

١_٢: نصوص وبنود اتفاقيات صندوق النقد الدولي (اهدافه) :

تنص المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على الأهداف الأساسية الآتية:

١. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي عن طريق إيجاد مؤسسة دولية دائمية تهيئ وتعمل على إيجاد آليات للتشاور والتعاون لحل المشاكل النقدية الدولية.
٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية من خلال الإسهام والتعبئة في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة علية، اضافة الى تنمية وتطوير الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء كهدف أولي للسياسة الاقتصادية.
٣. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف من خلال المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب اتجاه الدول لإجراء تخفيضات متبادلة في أسعار صرف عملاتها المسمى التخفيض التنافسي لقيم العملات.

Participate in it "Steve Feldman," Sahar Rahman Khan, Mazen Labban, Kristin McArdle, Ciro Marcano, Lisa Meierotto, Daniel Niles, Thomas Ponniah, Marion C. Schmidt, Guido Schwarz, Josephine Shagwert, Michael P. Staton, and Samuel Stratton.

(*) تعرف حقوق السحب الخاصة أحياناً باسم (الذهب الورقي)، رغم تجردها من الوجود المادي، وهي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق، وتستخدم كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية، وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

٥-صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، http://www.imf.org/

٦- ينظر: ناجي، عزو محمد عبد القادر، علاقة صندوق النقد الدولي بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن، العدد٢١٨٨، ٢٠٠٨/٢/١١، ص٣.

٧_ صندوق النقد الدولي ، تقرير العدد السنوي الخاص، واشنطن، سبتيمبر ، (٢٠١٤).http://www.imf.org/

٤. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات دولي متعدد الأطراف وإنشاء نظام صرف دولي يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي تعوق نمو التجارة العالمية.

٥. .إتاحة الموارد للبلدان الأعضاء التي تواجه مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات، ومنح الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لها بصفة مؤقتة بضمانات كافية، حتى يتمكنوا من إزالة العجز في موازين مدفوعاتها من خلال إجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي[٨].

٦. .مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورى بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاماً.

٧. تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية [٩].

١_٣ شروط الاقراض الميسرة والتسهيلات المقدمة من الصندوق:

إن حق البلد العضو في الإقتراض ليس مقيداً بموافقة الصندوق فحسب، ذلك أن الحد الأقصى للقرض محدد بحسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي المعني لدعم إحتياطاته الدولية، إن قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن الشروط تساعد على ضمان عدم إستخدام البلد المعني لقروض الصندوق لإنشاء المزيد من الديون، وبالتالي تأجيل الإستحقاقات المالية له[١٠]. ومن أبرز الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي:

- تخفيض النفقات الحكومية، وتتضمن على سبيل المثال (تقليص التقديمات الإجتماعية للمواطنين، ورفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، وزيادة الضرائب على المواطنين).
- تحرير العلاقات التجارية لا سيما إلغاء الرسوم الجمركية، وتحرير حركة رؤوس الأموال.
- خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- تخفيض سعر العملة الوطنية، وتعويمها.
- إلغاء الدعم عن سعر المحروقات.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي[١١]

١_٤: مديونية العراق الخارجية وضبابية تحديدها: يعد موضوع ديون العراق الخارجية من المشاكل الكبيرة التي واجهت الجهات المسؤولة عن تحديد تلك الديون، والتي تختلف تقديراتها من جهة إلى أخرى، من

٨- ينظر:الحصري، طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠١٠، طبعة أولى، ص١٥٢.

٩_ ينظر: عبد القادر، السيد متولي ، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات) ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص٢٦٧ .

١٠_ أحمد، مسعود ، شروط صندوق النقد لدعم دول الثورات، مقابلة تلفزيونية ومقالة منشورة على موقع الجزيرة نت، ٢٠١٤. http://www.aljazeera.net

١١_ ينظر: فرات، أحمد، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، تقرير نشر بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠١٣، ص٣٣.

جهته يرى البنك الدولي أن إجمالي الدين بحدود (١٢٥) مليار دولار[١٢]، اما حسب تقديرات وزراء مالية الدول السبع[*] فيبلغ (١٢٠) مليار دولار، ومن جهتها قدرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق ومحافظ البنك المركزي العراقي الدين الخارجي بحدود (١٢٧) مليار دولار[١٣]. الجانب الاخر يتعلق بالتعويضات الواجب اقتطاعها من العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٧٨)، الذي أعلن أن هناك (٢,٥) مليون طلب للتعويض قيمتها بنحو (٣٢٠) مليار دولار[١٤]. وبهذا يمكن تصنيف الدين الخارجي إلى ثلاث مجاميع[*]:

- ديون لمؤسسات دولية متعددة الأطراف، وهي البنك الدولي والبالغة (١٠,١) مليار دولار.
- ديون ثنائية وتنقسم إلى قسمين ديون ثنائية إلى دول نادي باريس، وديون ثنائية إلى دول خارج نادي باريس، ومن ضمنها ديون دول الخليج.
- ديون خاصة او تجارية وتضم الأفراد والمؤسسات والمصارف وغيرها.
- الناتج جملة الإلتزامات العراقية الخارجية من ديون وتعويضات وفوائد متراكمة تقدر بـ (٤٥٠) مليار دولار[١٥].

لذا فإن أعباء المطالبات المالية الخارجية نتيجة تعويضات الحرب مع الكويت، إضافة للديون المتأتية من القروض للفترة من (١٩٩٠-١٩٨٠)، واتفاقيات الدفع الآجل، أثقلت كاهل الميزانية العراقية، ونتيجةللحروب والحصار الاقتصادي لأكثر من ثلاثة عشر عاما وما أفرزته من نتائج، ادت الى عزل العراقعن العالم الخارجي، فتراكمت الديون وتضاعفت نتيجة عدم تمكنه من سدادها[١٦]. أما موضوع فوائد الديون، فقد شكلت حالة فريدة في القانون الدولي منذ أن خضع العراق للعقوبات الاقتصادية الشاملة بموجب قرار مجلس الامن الدولي (٦٦١) لسنة (١٩٩٠)، إذ عد هذا الامر سابقة لم يشهد لها مثيل في التاريخ المعاصر، اذ إن العراق الذي يرزح تحت وطأة مديونية كبيرة، قد وضع تحت طائلة عقوبات

---

[١٢]_ ينظر:حسون، اياد كاظم ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع إشارة للعراق المدة (٢٠٠٤-١٩٨٥) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٦٧.

[*]_ الدول السبع: هي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، وكندا.

[١٣]_ أبو آهات، عبد الكريم كامل ، الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول ، ٢٠٠٤ ، ص٧.

[١٤]_ ينظر: عبد العزيز، إكرام ، والنداوي، خضير عباس ، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٠، العدد ٣٤، ٢٠٠٤ ، ص٥.

[*]__ ينظر: الديون الخارجية تتمثل في مديونية البلاد لحكومات أجنبية (تسمى ديون ثنائية) او لمنظمات دولية (كصندوق النقد الدولى والبنك الدولي وبنك التنمية وتسمى ديون متعددة الأطراف)، او للبنوك العالمية والمؤسسات المالية الخاصة (تسمى ديون خاصة).

[١٥]_ ينظر: تصريح وزير التخطيط العراقي السابق د. مهدي الحافظ في محاضرة له عقدت في دبي خلال شهر أيلول ٢٠٠٣ (جملة التزامات العراق الخارجية بـ (٤٥٠) مليار دولار موزعة على ٣٥٠ مليار دولار تعويضات من جراء حربي الخليج الأولى والثانية و ١٣٠ مليار دولار الدين الخارجي منها فوائد بقيمة ٤٧ مليار دولار).

[١٦]_ الشماع، همام ، المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق، الندوة الثالثة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٥٣.

اقتصادية شاملة، ما تطلب العمل على تجميد فوائد الديون الخارجية طيلة فترة العقوبات[١٧]. ولا بد من الإشارة إلى ان الديون التي تراكمت على العراق خلال عقد التسعينات، والتي لم يستطيع تسديدها بسبب الحصار الاقتصادي، هي بالاساس قروض تم التعاقد عليها خلال عقد الثمانينات، ومن الجدول يتبين لنا مدى تطور خدمة هذه الديون خلال تلك المدة.

جدول رقم (١)

تقديرات إجمالي الدين للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٢) (بمليارات الدولارات)

السنة	إجمالي الدين (قسط + الفائدة)	السنة	إجمالي الدين (قسط + الفائدة)
١٩٩٠	١٨,٦	١٩٩٧	٢٦,٧
١٩٩١	١٩,٦	١٩٩٨	٢٨,٠٠
١٩٩٢	٢٠,٦	١٩٩٩	٢٩,٥
١٩٩٣	٢١,٧	٢٠٠٠	٣١,٠٠
١٩٩٤	٢٢,٩	٢٠٠١	٣٢,٠٠
١٩٩٥	٢٤,٠٠	٢٠٠٢	٣٤,٤
١٩٩٦	٢٥,٣		

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث على اساس نسبة فائدة (٥%).

أما الديون التي تدار من المديرية العامة للاتفاقيات والقروض في البنك المركزي العراقي والبالغة (٢٩,٧١٣,٦٧٥,١٥٠) مليار دولار موزعة بين ديون عسكرية ومدنية فقد بلغت (١٠,٨٦٠,٧٠٧,٣٩٧)مليار دولار و(١٨,٨٥٢,٩٦٧,٧٥٣) مليار دولار على التوالي، والتي لا تتضمن الاعتمادات المفتوحة مع الدول[١٨]. بعد العام (٢٠٠٣)، واكب البنك المركزي العراقي بالاشتراك مع وزارة المالية عملية تسوية الديون الخارجية، وذلك من خلال اللقاءات التي تمت مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس، ومع المستشارين الماليين والقانونيين ومدققي الحسابات القانونيين، فقد تم تقسيم ديون العراق إلى أربع فئات، وهي:

أ. ديون حكومية لدول نادي باريس ، تبلغ ما يقارب (٥١,٦٢٧,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار.

ب. ديون حكومية لدول خارج نادي باريس، وتبلغ ما يقارب (١٨,٣٣٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار.

ت. ديون الخليج العربي، تبلغ ما يقارب (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار.

ث. ديون الدائنين التجارية[١٩]، تبلغ ما يقارب (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار.

---

[١٧]_ ينظر: عبد العزيز، إكرام ، والنداوي، خضير عباس ، مصدر سابق ، ص٤.

[١٨]_تقرير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للانفاق والقروض، الديون الخارجية، ٢٠٠٨، ص٢٢.

[١٩]_ البنك المركزي العراقي، ديون العراق، المديرية العامة للإتفاقيات والقروض، قسم المديونية ، ٢٠٠٩، ص١.

وافق العراق على مذكرة الاتفاق (Agreed Minit) مع جميع دول نادي باريس في ٢١ تشرين الثاني (٢٠٠٤)، والذي يعد أول اتفاق من نوعه، خاصة أن العراق دولة نفطية، وقد وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١، وتضمن الاتفاق في البداية معالجة أصل الدين، وقد تم اعتماد المراحل الاتية لتحقيق تخفيض الدين بنسبة (٨٠%)[٢٠] وهي:

المرحلة الأولى: تخفيض (٣٠)% من إجمالي الدين الكلي عند التوقيع على مذكرة الاتفاق بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢١ وقد حصل العراق فيها على تخفيض قدره (١١,٦) مليار دولار.

المرحلة الثانية: تخفيض (٣٠)% من إجمالي الدين حال قيام العراق بتوقيع اتفاقية برنامج القرض المساند (SAB/ Stand – by Arrangement)مع صندوق النقد الدولي والتي تمت في ٢٠٠٥/١٣/٣١، ويقدر التخفيض بحوالي (١١,٦) مليار دولار أيضاً.

المرحلة الثالثة : خفض إجمالي قدره (٢٠)% من مجموع الدين كما جاء في صورته الأولية، ويكون مشروط باستكمال العراق لبرنامج القرض المساند(SAB) مع الصندوق، وبلغ التخفيض في هذه المرحلة حوالي (٧,٨) مليار دولار، وبعد توقيع الاتفاقية قدم صندوق النقد الدولي تقريراً يؤيد اكمال العراق انجاز جميع التزاماته الواردة في اتفاقية المساندة وحصل على التخفيض في (٢٠٠٨/١٢/١٨)[٢١]

٢_ واقع البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣.

٢_١: مدى استقلالية البنك المركزي العراقي في ضوء قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وانعكاساتها على السياسة النقدية:

بعد الاحداث التي مر بها العراق عام (٢٠٠٣)، قام البنك المركزي العراقي بانتهاج سياسة نقدية تتناسب مع طبيعة توجه السياسة الاقتصادية العامة، وهي اعتماد آلية السوق بدلاً من التخطيط والادارة المركزية للاقتصاد وتبرز ملامح السياسة النقدية الجديدة من خلال قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، بعد إلغاء القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦، إذ تمتع البنك المركزي العراقي في ضوء القانون الجديد رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) بحرية في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في العراق وحرية في استعمال أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى موافقة وزارة المالية أو أي جهة أخرى. وإن العلاقة بين البنك المركزيالعراقي والحكومة قائمة على أساس التشاور وتبادل المعلومات والآراء حول مدى تناسق السياسة النقدية والمالية كلاً ضمن مسؤوليته، وحول قضايا ذات مسؤولية مشتركة، كما حصل البنك المركزي العراقي على مزيد من الاستقلال الشخصي للمحافظ وكادر الإدارة العليا، فيما يخص التعيين والإقالة ويزاد

(*)_ نادي باريس الاقتصادي (Club de Paris) ، هو مجموعة غير رسمية من الدول مكونة من مسؤولين ماليين ممولين، تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، تولدت فكرة النادي من المحادثات التي عقدت في باريس عام ١٩٥٦ لنقاش الأزمة بين الأرجنتين ودائنيها. يتألف النادي من تسعة عشرة دولة هم من الأعضاء الدائمين وهم كل من أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وانضمت اليها مؤخرا في ٢٤ يونيو عام (٢٠١٤)، إسرائيل لمبادراتها بشراء ديون الدول المدينة كديون مصر وغيرها، لتصبح المجموعة مكونة من عشرين دولة. للمزيد من المعلومات: ينظر الموقع الرسمي للموسوعة الحرة يكبيديا. https://ar.wikipedia.org

[٢٠]_ صالح، مظهر محمد ، اتفاقية نادي باريس نحو تسوية المديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد ٢، المركز العراقي للحوار الوطني، بغداد، آب ، ٢٠٠٥، ص٢٠.

[٢١]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام،(٢٠٠٤)، ص٥٤.

عليها أيضاً حصول المزيدمن الشفافية[٢٢] والوضوح في نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنك المركزي، وأخيراً أن للبنك المركزي العراقي صلاحية مهام الرقابة والاشراف على المصارف وفروعها. ونستطيع القول أن درجة استقلالية البنك المركزي العراقي قد ارتفعت لتطابق معايير استقلالية البنوك المركزية العالمية مع المعايير الجديدة لقانون البنك المركزي العراقي الحديث[٢٣].

٢_٢: السياسة النقدية في العراق وواقعها بعد عام ٢٠٠٣.

ان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في العراق هو الحد من التضخم، والذي يلقي بضلاله على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص. فعند الإشارة إلى الأدوات التي اعتمدتها السياسة النقدية حديثا وهي الأدوات الكمية الغير مباشرة والتي تشمل على (الاحتياط القانوني، السوق المفتوحة، وسعر الخصم)، يضاف إلى ذلك أدوات مبتكرة وفاعلة كمزادات العملة الأجنبية (الدولار)، اعتمادا على مثبت اسمي يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر الصرف للدينار وإشارة سعر الفائدة، حيث تمثل أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة العملة الوطنية، يضاف إلى ذلك بعض القرارات والخطوات المهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، اذ أتاحت الاستقلالية في اتخاذ بعض القرارات بموجب القانون الجديد، وخصوصا أن البنك المركزي لم يعد تابعا إلى القرارات السياسية أو المالية والتي جعلت منه فيما سبق، الممول الرئيسي لعجز موازنة الدولة أو ما يسمى (الرافعة المالية)، وهذا بحد ذاته نجاح لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي، لرسم سياسات نقدية هادفة تصب في مصلحة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية[٢٤].

إن فعالية السياسة النقدية تتجلى في قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر قدر من المدخرات والودائع، بحيث يصبح حجمها خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن، لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية، إضافة إلى خلق مصداقية تجاه السلطة النقدية. إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها[٢٥].

- شدة حساسية الاقتصاد للتغيرات وسياسته النقدية التي تحدث على مستوى السوق خاصة الريع النفطي، وكذلك الاضطرابات التي قد تشهدها عمليات التسديد.
- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذي النشأة الحديثة.
- ضعف التعامل مع البنوك، ما يفسر قلة الثقة بها.

---

[٢٢] _ يقصد بالشفافية: جعل السياسة النقدية أو المالية تتصف بالوضوح أما الرأي العام والمؤسسات الدولية والاقليمية من خلال ما توفره من معلومات او بيانات ، للمزيد من التفاصيل حول موضوع الشفافية ينظر:
Alan S, Blinder , Central Bank Transparency, Princenton University, ceps working paper , No.86, December, 2002,P3.

[٢٣] _ ينظر: صالح، مظهر محمد، استراتيجية السياسة النقدية في العراق، للسنوات من ٢٠٠٩-٢٠١٣، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، العدد (٢) ، ٢٠٠٩، ص٢٢-٢٣.

[٢٤] _ ينظر: الخزرجي ، ثريا ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٠، ص٣.

[٢٥] _ينظر: الصادق، علي،السياسات النقدية في الدول العربية،معهد السياسيات الاقتصادية،أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٥.

- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

رابعاً: (صندوق النقد الدولي تسوية الديون العراقية)

٤_١ دور صندوق النقد الدولي كهيئة دولية في تسوية أزمة المديونية الخارجية:

قام العراق بتوقيع عدداً من الاتفاقيات الدولية الثنائية في إطار الحصول على الدعم المالي، لتعزيز سياساته الاصلاحية الاقتصادية ومن أهمها:

أ_اتفاقية المساعدات ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA):

وقع العراق اتفاقية المساعدات هذه مع صندوق النقد الدولي بتاريخ (٢٠٠٤/٩/٢٩) وكان القرض المخصص للعراق يهدف لتوفير الدعم لإعادة بناء العراق وإحداث الأصلاحات الهيكلية في اقتصاده[٢٦].

إن تطبيق هذه الاتفاقية تتضمن شروطاً معينة يتوجب على العراق تنفيذها ويمكن ايجازها بالآتي[٢٧]:

- إصلاح النظام الضريبي في العراق من أجل ايجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة، والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي.
- تقليل أو إلغاء الدعم على المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية، وذلم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وفي التوزيع(*).وإعادة هيكلة القطاع المصرفي في العراق، إعادة هيكل القطاع العام، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة أعماله الاقتصادية [٢٨].
- التحكم بمعدل الإنفاق العام والدعم الحكومي وزيادة مصادر الايرادات، العمل على تخفيض التضخم من خلال استخدام العملة الأجنبية كمثبت للتوقعات التضخمية وفق الممارسات التي يقوم بها مزاد العملة في البنك المركزي العراقي، وإصدار التعليمات بخصوص منح التراخيص لتأسيس المصارف والنسب القياسية المتعلقة بالمصارف والتي يتولاها البنك المركزي العراقي[٢٩].

حصل العراق بموجب تطبيقه لتلك الشروط، على قرض من الصندوق بمبلغ (٢٩٧,١) مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR) والتي تعادل (٤٣٦) مليون دولار مقابل توقيع رسالة النوايا الحسنة وتسديد متأخراته من الالتزامات السابقة والبالغة (٨٢) مليون دولار، والتي لم يستطع العراق تسديدها

---

[٢٦]_ينظر: النجار، سرمد عباس ، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٨، ص١٣.

[27]–International Monetary Fund, Country Report, no.06/15 Iraq, request for stand- by arrangement, January,2006,P3-6.

(*) تم العمل بزيادة أسعار المشتقات النفطية وتقليل الدعم عن البطاقة التموينية في عام ٢٠٠٥.

[28]– Takatashi Kato, Supporting Iraq statement, Internotional Monetary Fund, October, 2004,P13.

[29]– International Monetary Fund, Press release, Washington, U.S.A, 29 September, 2004,p2.

للصندوق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (٦٦١)، والذي منع العراق من التعامل مع المؤسسات المالية الدولية[٣٠] .

ب_ اتفاقية العراق للمساندة الطارئة "SBA" مع صندوق النقد الدولي:

حصل العراق على تخفيض نسبته (٣٠%) من ديونه الخارجية عند توقيع الاتفاقية مع نادي باريس في ٢١ تشرين الثاني (٢٠٠٤)، ومباشرة بدأ الفريق المفاوض مع المستشارين بالعمل المتواصل والتفاوض مع مختلف الدول والجهات الدائنة من اجل الوصول إلى توقيع اتفاقية ثنائية تنفيذاً لهذا الاتفاق، وفي النصف الثاني من عام (٢٠٠٥) كان لابد للعراق ان يعمل مع خبراء صندوق النقد الدولي من اجل الوصول الى توقيع اتفاقية المساندة الطارئة قبل نهاية عام ٢٠٠٥، لقدتوصل الفريق الى الاتفاقية في كانون الاول (٢٠٠٥) مع الصندوق وأكمل التزاماته بحسب شروط الاتفاقية[٣١]. وكانت الاتفاقية تنص على ما يأتي:

- يسري الاتفاق في كانون الاول ٢٠٠٥، لدعم برنامج الحكومة الاقتصادي لعام (٢٠٠٦)، يبلغ حجم القرض المقترح حوالي (٤٧٥,٤) مليون من حقوق السحب الخاصة،أي ما يعادل (٤٠)% من حصة العراق لدى الصندوق.
- يكون الاتفاق احتياطي، بمعنى انه لا يحق للعراق ان يسحب من القرض ان هو اراد ذلك، يراجع البرنامج كل ثلاثة أشهر، وعليه ستكون هناك خمس مراجعات في خلال عمر البرنامج المقدر له (١٥) شهراً.

٤_٢: شروط صندوق النقد الدولي في برنامج إعادة الجدولة وآثاره السلبية:

تعد إعادة جدولة الديون من الوسائل المعروفة التي يراد منها التخفيف من مشكلة الديون وتتضمن منح آجال جديدة للتسديد بموجبها يتفاوض البلد المدين مع دائنيه بغية استغلال فترة التأجيل لترتيب أوضاعه المالية وتنمية صادراته للحصول على الأموال اللازمة للدفع، وتنظم هذه العملية في نادي باريس للدائنين[٣٢]،إذ توجد ثلاث محاور أساسية في قروض برنامج الاصلاح الاقتصادي تعد بمثابة آليات لتنفيذ شروط إعادة الجدولة وهي[٣٣](*)

أ_ سياسة الخصخصة(*).ب_تحرير الاسعار.ج_تحرير التجارة الخارجية.

---

[٣٠]_ ينظر: صالح، مظهر محمد، شروط اتفاقية نادي باريس نحو تسوية المديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، العدد٢، آب/٢٠٠٥، ص٢٠.

[٣١]_جعفر، عزيز ، ملف الديون العراقية ، تقرير منشور في مجلة صوت العراق، ٢٠٠٨/٨/٤.

(*) د. عزيز جعفر، مستشار سابق لوزير المالية، واحد الاعضاء المفاوضين مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس.

[٣٢]_ ينظر: رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٧٩،ص٢٠٦.

[٣٣]_ينظر: الخفاجي، ناهدة عزيز مجيد ، مصدر سابق، ص١٢٨. لمزيد من المعلومات ينظر:

(*)-U.N, International monetary and financial issues for the 1990, Ibid, p10

(*) يقصد بالخصخصة: عملية انتقال الملكية أو الادارة التشغيلية في مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص جزئياً او كلياً من أجل احداث تغيرات هيكلية لإعادة تخصيص الموارد الانتاجية والخدمية.

_ للمزيد من التفاصيل ينظر: الخزرجي، داؤود و سلوم، عبد الحسين، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع إشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠٠٨، ص٢.

إن الأخذ بشروط الصندوق والبنك الدوليين بشأن إعادة الجدولة لم تكن جميعها في صالح الاقطار العربية أو في صالح المواطن الذي يمثل غاية ووسيلة التنمية التي استدانت الدول من أجلدفعهاإلى الأمام[٣٤]، فقد ظهرت آثاراً سلبية من جراء الأخذ بشروط المؤسستين المذكورتين أعلاه لعل من أبرزها[٣٥]:

_لم يكن لهذه الشروط آثار على تخفيف التضخم وإنما تشير الدلائل إلى تفاقم الآثار ، كما لم تؤدي هذه الشروط لتدفقات اكبر لرأس المال من مصادر أخرى ولم تكن هناك صلة منظمة بين برامج الصندوق والتحرير المستمر للتجارة والمدفوعات.

_تزايد معدلات البطالة في الاقطار التي اتبعت اسلوب إعادة جدولة الديون، فقد وصلت هذه النسبة في بعض منها إلى حوالي (١٥)% وفي العراق (٧٥-٧٠)%، و تزايد تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل.

_انخفاض درجة اشباع الاحتياجات الاساسية للمواطن بسبب ارتفاع الاسعار، والتأثير السلبي لبرامج الصندوق في فئات الطبقة الوسطى في المجتمع العربي والعراقي.

_ تراجع دور الدولة في الاقطار التي اتبعت اسلوب اعادة الجدولة لصالح تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ اصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تلك الاقطار تصل إلى (٧٦)%، كما اصبح يعول عليه وذلك بان يقوم بالدور الرئيسي في عمليات الانتاج والتصدير والتوظيف، كما شكلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في العراق (٨٨)%[٣٦]. على الرغم من الاثار السلبية السابقة فإنه لا يمكن إنكار الاثار الايجابية التي صاحبت الاخذ بسياسات البنك والصندوق الدوليين لإعادة جدولة الديون العربية ومنها[٣٧]:

_تراجع العجز في الموازنات العامة للاقطار العربية فقد اصبحت حوالي (٠,١٥%) عام (٢٠٠٠) مقابل (٥)% عام (١٩٩٥) للاقطار العربية مجموعة.

_تزايد الاحتياطات النقدية الرسمية في هذه البلدان لتغطية استيرادات حوالي (٨) اشهر عام (٢٠٠٠) مقابل (٥) اشهر عام (١٩٩٥) وهذا يعني زيادة الجدارة الائتمانية للدول العربية ككل. وتراجع نسبة اجمالي الدين العربي الخارجي من (٧٦)% من الناتج المحلي العربي الاجمالي عام (١٩٩٥) إلى (٤٥)% عام (٢٠٠٠).

٥_إدارة البنك المركزي العراقي للتضخم والسيولة من خلال أدوات السياسة النقدية:

٥_١_تفاقم ظاهرة التضخم في العراق :

---

[٣٤]_ ينظر غيلان، بدر ، نادي باريس وجدولة ديون البلدان النامية، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، كانون الاول ١٩٨٩، ص١٥٠.

[٣٥]_ينظر: العبود، عبد الامير رحيمة، أزمة الديون الدولية وأبعادها وآثارها على دول العالم، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الاثمائية، العدد(٢٨)، ٧ تشرين الاول، ٢٠١١، ص١٢-١٣.

[٣٦]_ الكناني، كامل كاظم بشير، مصدر سابق، ص١٠٧.

[٣٧]_ ينظر: العبيدي، علي مؤيد سعيد، مديونية العراق في ضوء قرارات مجلس الامن ودور البنك المركزي العراقي في ادارتها، رسالة ماجستير، في القانون الدولي العام، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٧٨.

ان التضخم الجامح الذي عاشته البلاد منذ عقد التسعينات الماضية ومتوسطات نمو سنوية في المستوى العام للأسعار زادت على (٥٠%) قد عاد من جديد، إذ بلغ التضخم مداه السنوي مرة ثانية في شهر اب من العام (٢٠٠٦) اذ قارب معدل نموه (٧٧%)[٣٨]، وان هذا الاتجاه الجديد في تصاعد الظاهرة التضخمية قد جاء بفعل عاملين أساسين[٣٩]:

الاول: اختناقات العرض في القطاع الحقيقي صدمت العرض التي تركزت اساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية والتسويقية الاخرى.

الثاني: التأثير الكبير للطلب الكلي او الانفاق الكلي في السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء انعكاسا لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية، وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية، اذ تزايدت فقرة الرواتب والاجور والمدفوعات التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (٣٥%) في العام (٢٠٠٤) الى قرابة (٦٠%) في الموازنات السنوية للاعوام (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)، ويمكن ابراز مرحلة التضخم فيما بعد عام ٢٠٠٣ بالنقاط الاتية:

١.ارتفاع أرقام العملة المتداولة من (٢٣) مليار دينار في العام ١٩٩١ الى حوالي (٣٠) ترليون دينار في الوقت الحاضر، وارتفاع اكبر فئة للعملة من (٢٥) دينار الى (٢٥٠٠٠) دينار بمرور الوقت، وبهذا رسم التضخم ارقاما جديدة للعملة المتداولة باضافة ثلاثة اصفار، مما زاد من العمليات النقدية الاسمية ورتب تكاليف انتاج كبيرة منها ما رافقتها عمليات خزن وتوزيع وعد وفرز وتدقيق مرافقة لها وبمستويات مضاعفة ساعدت على تعاظم المخاطر التشغيلية المصاحبة لها.

٢.اصبحت الاسعار تشهد ارتفاعات متواصلة، ومنها السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية الى اكثر من (٢٥%) واسعار الخدمات وفي مقدمتها النقل لاكثر من (١٠٠%) نتيجة ارتفاع اسعار الوقود[٤٠].

٣.إزدياد اسعار بدلات السكن وخدمات الصيانة التي باتت تلاحق أسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها[٤١].

٤.تأثر النشاط الاقتصادي نتيجة الانقطاعات المستمرة في مصادر الطاقة بشكل عام، من خلال توقف المعامل عن العمل ولجوئها للحصول على مصادر الطاقة من الاسواق الموازية باسعار مضاعفة، لتنعكس على اسعار المنتجات والتي يتحملها المستهلك العراقي[٤٢].

---

[٣٨]_ صالح ، مظهر محمد : "السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي"، مصدر سابق، ص٤.

[٣٩]_ القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة ، الشارقة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص١٤٢.

[٤٠]_ الاعظمي، حم فرج، ستراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي النموذج العراقي، دراسات اقتصادية، السنة الاولى، العدد ٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٨.

[٤١]_ عبد الرحيم، ثريا، تقيم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٣)، العدد(٤٨)، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٥٢-١٥٣.

[٤٢]_ محمد، سهام كامل: "دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية في العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (١)، العدد(٢)،٢٠٠٩، ص٧٠.

لقد بلغ معدل التضخم اعلى مستوى له في عامي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) ليسجل ما نسبته (٥٣,٢%) و(٣٠,٨%) على التوالي، وذلك نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية والى الاختلالات الهيكلية فيما بين القطاعات الاقتصادية (انعدام التوازن) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة السيولة الى الناتج المحلي الاجمالي (٢٤,٢%) عام (٢٠٠٧)[٤٣].

٥_٢_المقاييس الاساسية للسيطرة على ظاهرة التضخم:

أ_الاساس النقدي (عرض النقد الواسع والضيق):

يقصد بعرض النقد او كما يطلق عليه احيانا المعروض النقدي كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وكمية وسائل الدفع هذه عبارة عن اجمالي النقود وعلى اختلاف انواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة، يوضح هذا التعريف بأن جميع وسائل الدفع التي تشكل المعروض النقدي[٤٤]ان التغير في عرض النقود مع ثبات ظروف الطلب عليها عادة ما يترتب عليها سواء بطريق مباشر او غير مباشر تغيرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الناتج القومي ومستوى العمالة والمستوى العام للاسعار وسعر صرف العملة المحلية في الاسواق الخارجية وغيرها من المتغيرات التي تمثل الاهداف الاقتصادية الكلية التي تحتل اهتمام الاقتصاديين في اي مجتمع من المجتمعات وعليه فقد تزايد اهتمام السلطات النقدية بقياس حجم النقود المعروضة في المجتمع وتعديلها بما يتلائم مع تحقيق هذه الاهداف الاقتصادية الكلية.

جدول رقم (٢)

المؤشرات المالية والنقدية في العراق للمدة من (٢٠٠٣-١٩٩٠) (بملايين الدنانير)

السنة	عجز الموازنة الحكومية	سعر الصرف د/$	عرض النقد	معدل التضخم(%)	الرقم القياسي العام لاسعار الاستهلاك (١٠٠=١٩٨٨)
١٩٩٠	٥٦٨٨-	٤	١٥٣٥٩,٣	٥١,٦	١٦١,٢
١٩٩١	١٣٢٦٩-	١٠	٢٤٦٧٠,٣	١٨٦,٥	٤٦١,٩
١٩٩٢	٢٦٨٣٦-	٢١	٤٣٩٠٨,٨	٨٣,٨	٨٤٨,٨
١٩٩٣	٥٩٩٥٧-	٧٤	٨٦٤٣٠,١	٢٠٧,٦	٢٦١١,١
١٩٩٤	١٧٣٧٨٣-	٤٥٨	٢٣٨٩٠١,٤	٤٩٢,١	١٥٤٦١,١
١٩٩٥	٥٨٣٧٩٧-	١٦٧٤	٧٠٥٠٦٣,٧	٣٥١,٤	٦٩٧٩٢,١
١٩٩٦	٣٦٤٥٢٩-	١١٧٠	٩٦٠٥٠٢,٩	(١٦,١)	٥٩٠٢٠,٨
١٩٩٧	١٩٥٢٦٥-	١٤٧١	١٠٣٨٠٩٧	٢٣,١	٧٢٦١٠,٣

[٤٣]_الكبيسي، باتع خليفة هلال، فاعلية السياسة النقدية للتقليل من حدة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، في الحدث الاقتصادي، ٢٠٠٥، ص٢.

[٤٤]_ كنعان، علي :" النقود والصيرفة والسياسة النقدية "، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ،٢٠١٢، ص٤٧٥.

١٩٩٨	٤٠٠٠٧١-	١٦٢٠	١٣٥١٨٧٦	١٤,٨	٨٣٣٣٥,١
١٩٩٩	٣١٤٤٨٧-	١٩٧٢	١٤٨٣٨٣٦	١٢,٦	٩٣٨١٦,٢
٢٠٠٠	٣٦٥٦٦٦-	١٩٣٠	١٧٢٨٠٠٦	٤,٩	٩٨٤٨٦,٤
٢٠٠١	٧٩٠٤٨١-	٢٠٣١	٢١٥٩٠٨٩	١٦,٤	١١٤٦١٢,٥
٢٠٠٢	٥٤٧١٦٠-	٢٠٨٥	٣٠١٣٦٠١	١٩,٣	١٣٦٧٥٢,٤
٢٠٠٣	١١٠٨٣٥٦٦-	١٩٣٦	٥٧٧٣٦٠١	٣٢,٦	٦٩٤٣,٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية، الاسعار والارقام القياسية لاسعار المستهلك لسنة (٢٠٠٧-٢٠٠٦)، جدول (٩)، ص١٦. والبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، السياسة النقدية لسنوات متفرقة.

عند تحليل بيانات الجدول اعلاه يلاحظ تزايد عرض النقد بالمعنى الضيق (٨٨١) للمدة (١٩٩٥-١٩٩٠) اذ ازداد من (١٥٣٥٩,٣) مليون دينار الى (٧٠٥٠٦٣٠٧) مليون دينار بزيادة مقدارها (٦٨٩٧٠٤,٤) مليون دينار بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي في تلك المدة، أما المدة (٢٠٠٢-١٩٩٦) فقد ازداد عرض النقد من (٩٦٠٥٠٢,٩) مليون دينار الى (٣٠١٣٦٠١) مليون دينار، ويعود السبب الى زيادة لجوء السلطات النقدية الى التمويل التضخمي واعتماد الدولة على الاصدار النقدي الجديد، على الرغم من البدء بتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، والقيام بتصدير النفط إلا ان كمية النفط المصدرة محدودة جداً من اجل فقط الحصول على السلع الضرورية لتمويل الانشطة الاقتصادية ولم يتم الحصول من خلالها على النقد الاجنبي، يقابلها زيادة الطلب على السلع والخدمات[٤٥]. وعند تحليل تطور معدلات التضخم خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) نجد أنه ارتفع من (٥١,٦%) الى (٣٥١,٤) بسبب زيادة الانفاق العسكري حيث اخذت الفجوة تتسع بين كمية النقود وحجم الناتج المحلي الاجمالي، يعود الى وجود قوة شرائية في السوق لا يقابلها انتاج محلي من السلع والخدمات وهي تمثل فائض الطلب الذي يدفع بالاسعار نحو الارتفاع، وكذلك لعملية(تنقيد الدين) اي طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في الموازنة ادى ذلك الى دخول الاقتصاد العراقي في مرحلة التضخم الجامح وتحطيم القوة الشرائية للدينار العراقي بعد أن واصلت الاسعار ارتفاعها، كما زادت سرعة دوران النقود فتعطلت وظيفة الدينار كمخزن للقيمة واستخدمت كوسيلة للتبادل فقط[٤٦].

أما المدة من (٢٠٠٠-١٩٩٦) شهدت تذبذبات عديدة في معدل التضخم حيث وصل التضخم عام (١٩٩٦)(١٦,١%) الذي أصبح سالب مقارنة بعام (١٩٩٥) إن هذا التغير كان نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء مما ادى الى تحسن الاوضاع الاقتصادية

[٤٥]_علي، شيماء هاشم ، أيسر عبد الكريم، عجز الموازنة الحكومية والعوامل المؤثرة فيه ، العراق حالة دراسية للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٠)، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، ٢٠١٣، ص٢٩-٣٠.

[٤٦]_ الربيعي، فلاح خلف، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد (٣)، ت١، ٢٠٠٦، ص١٧-١٨.

لمعظم المجتمع فضلاً عن تحسب قيمة الدينار العراقي وبالتالي ارتفاع الطلب عليه. كل ذلك ادى الى تحسن معدلات التضخم من المدة (٢٠٠٠-١٩٩٧) وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم وتوزيع السلع الغذائية عن طريق البطاقة التموينية[٤٧].

ب_ الرقم القياسي لاسعار المستهلك:

يعتبر الرقم القياسي لاسعار المستهلك[٤٨](*) مؤشراً للمستوى العام للاسعار في بلد ما، ويمكن استعماله كمخفض للوصول الى تقديرات لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة بالاسعار الثابتة، لما له من مساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له[٤٩]. على الصعيد المحلي شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ارتفاعا ملحوظا في الرقم القياسي لاسعار المستهلك نتيجة ارتفاع معدلات الاستهلاك (الخاص والعام) ارتفاعاً كبيراً، والذي جاء انعكاساً لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية، إذ تزايدت فقرة الرواتب والاجور والمدفوعات التحويلية في الموازنة العامة.بعد توقيع العراق اتفاقية التسوية عام (٢٠٠٤) مع صندوق النقد الدولي، التي كان من ضمن شروطها رفع الدعم عن اسعار جميع انواع السلع ومنتجات الطاقة، فارتفع المستوى العام للاسعار بصورة كبيرة، كما موضح في الجدول رقم (٣٥) أدناه، حيث يبين التذبذب في معدلات المستوى العام للاسعار بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغ اعلى معدل (١٣,٩%) في الشهر الثاني (٢٠٠٥) فيما بلغت اعلى نسبة انخفاض (٦%) خلال شهر اذار (٢٠٠٥)[٥٠]. إن انكشافية الاقتصاد العراقي نحو الخارج دون ضوابط في الاستيراد وخاصة في غياب التعرفة الكمركية على السلع المستوردة، يجعل هذا الاقتصاد عرضة لتقلبات السوق الدولية، وخاصة في مؤشرات التضخم، علاوة على اثارة السلبية على المنتجات الوطنية في منافسة السلع الاجنبية المستوردة[٥١]، وهذا ما يظهره الجدول الآتي من مؤشرات لأسعار المستهلك.

جدول رقم (٣)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٠٣) (١٩٩٣=١٠٠)

السنة	الرقم القياسي العام	نسبة التغير السنوي% (التضخم السنوي)

[٤٧]_ صالح، مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد(٣)، ت١، ٢٠٠٦، ص٨.

[٤٨]_الرقم القياسي لاسعار المستهلك: كما عرفه البنك المركزي العراقي: يقيس المستوى العام لاسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الاسرة العراقية، بأساس سنة معينة، مؤخرا تستخدم سنة (٢٠٠٧ = ١٠٠) السنة الاساس ويعد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الارقام القياسية.

[٤٩]_وزارة التخطيط، الكهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية للاعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)، ص١٠٨.

[٥٠]البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث لسنة ٢٠٠٤، وسنة ٢٠٠٦، ص١٢، ص١٨.

[٥١] الانصاري، محمد جابر، العرب والسياسة: اين الملك، الطبعة الثانية، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٠، ص٩٥-٩٦.

السنة	الرقم القياسي العام	نسبة التغير السنوي% (التضخم السنوي)
٢٠٠٣	٦٩٤٣,٥	٣٣,٦
٢٠٠٤	٨٨١٥,٦	٢٧,٠
٢٠٠٥	١٢٠٧٣,٨	٣٧,٠
٢٠٠٦	١٨٥٠٠,٨	٥٣,٢
٢٠٠٧	٢٤٢٠٥,٥	٣٠,٨
٢٠٠٨	٢٤٨٥١,٣	٢,٧
٢٠٠٩	٢٤١٥٥,١	٢,٨
٢٠١٠	٢٤٩٠٨,٥	٣,١
٢٠١١	٢٦١١٩,٩	٦,٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، النشرات السنوية. والبنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للاعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

وبسبب تحسن سعر الصرف للدينار العراقي وزيادة الثقة بالعملة المحلية والمساهمة في خفض معدلات التضخم وتثبيت التوقعات التضخمية ، شهدت عام (٢٠٠٧) انخفاض في الرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال النصف الاول من هذا العام الى (١,٦%) مقابل معدل ارتفاع بلغ (١٥,٨%) لذات المدة من العام السابق، كما انخفض التضخم الى (٣١%) تقريباً بسبب ارتفاع قيمة الدينار العراقي تدريجيا مقابل الدولار، اذ انخفضت نسبة التغير في الاسعار، المعبر عن التضخم السنوي الى (٢,٧%) عام (٢٠٠٨)، ثم بدأ بالانخفاض في عام (٢٠٠٩) مقارنة بعام (٢٠٠٨) بنسبة (- ٢,٨%). لكن هذا المؤشر شهد ارتفاعاً خلال عام (٢٠١٠) بلغ (٣,١%) مقارنة بعام (٢٠٠٩)[٥٢]، ان هذا الارتفاع العام في الاسعار انعكس في ارتفاع مؤشرات التضخم الاساس[*]، وهذا ما أوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم (٤)

الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد للاعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٠- ٢٠١١- ٢٠١٢ (٢٠٠٧=١٠٠)

السنة	المعدل العام القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم الاساس نسبة التغير(%)
٢٠٠٩	١٢١,١	٧,١
٢٠١٠	١٢٤,٨	٣,١
٢٠١١	١٣٢,٩	٦,٥
٢٠١٢	١٤٠,٣	٥,٦

[٥٢]_ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك لسنة ٢٠١٠، ص٤٥.

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢).

يلاحظ من الجدول اعلاه، ارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستهلك في عموم العراق من (١٣٢,١) نقطة في عام (٢٠١١) الى (١٤٠,٣) نقطة في عام (٢٠١٢) اي بزيادة نسبتها (٦,١%) فيما ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد من (١٣٢,٩) نقطة عام (٢٠١١) الى (١٤٠,٣) نقطة عام (٢٠١٢) مسجلا نسبة زيادة بلغت (٥,٦%).

٥_٢_فاعلية سياسة البنك المركزي النقدية في تحقيق الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية من خلال أدواتها:

٥_٢_١_ أدوات السياسة النوعية المباشرة المطبقة في العراق للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢):

تسعى هذه الادوات الى التأثير في نوعية الائتمان المصرفي، مما يترك أثاره في النشاط الاقتصادي، وتنظيم عمليات الاستثمار المصرفي وتوجيهه، بما يخدم اغراض السياسة النقدية ومن ثم السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهي:

أ_إسلوب الاقناع الادبي.

ب_التدخل المباشر.

ج_المتطلبات الحدية للاقراض (متطلبات الهامش)[٥٣].

د_سياسة الحد الاقصى لسعر الفائدة.

٥_٢_٢_تحليلا لادوات الكمية غيرالمباشرة المطبقة في العراق للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢):

تسعى هذه الادوات الى التأثير في كمية الائتمان وليس نوعيته اي التأثير في مقدار الاحتياطات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي والسمة غير المباشرة التي اتصفت بها هذه الادوات ان تأثيرها في كمية النقود لا يكون مباشرا حيث ان البنك المركزي يقوم بالتأثير في المصارف التجارية اولا ومن ثم تقوم هذه المصارف بالتأثير في الائتمان[٥٤] وإنطلاقاً مما سبق سوف يتم التطرق إلى الأدوات والأهداف المستخدمة وما تحقق من نتائج وكما يأتي:

١_ تحليل متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض:

يشير مفهوم الاحتياطي القانوني الالزامي لدى البنك المركزي العراقي هو (نسبة من اجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بجميع انواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي)[٥٥]، وفقا لما ورد في قانون

---

[٥٣]_هو النسبة بين القيمة السوقيةللسندات المقدمة كضمان للقرض والتي لايجوز اقراضها من قبل المصارف او المتعاملين بالسندات او انه يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض). للمزيد ينظر: السامرائي، يسرى مهدي و الدوري، زكريا مطلك،مصدر سابق ص٢٥٢-٢٥٣.

[٥٤]_القريشي، علي حاتم عبد:" تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع الاشارة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص٧٥.

[٥٥]_ المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية لسنة، ٢٠١٢، ص١٤.

البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ عن متطلبات الاحتياطي القانوني[٥٦]،منذ شهر كانون الاول عام (٢٠٠٣) بدء العمل بالتعليمات الموحدة والتي تشترط على المصارف إن تودع ودائع مجمدة لدى البنك المركزي العراقي نسبتها (٢٥%)، إذ يتم الاحتفاظ بنسبة (٢٠%) لدى البنك المركزي العراقي، و(٥%) لدى خزائن المصرف، أما في عام (٢٠١٠) فقد تم تخفيض هذه النسبة مرتين الاولى الى (٢٠%) والثانية الى (١٥%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية أو ودائع القطاع الخاص بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي و (٥%) يحتفظ بها في خزائن المصرف.

أما الاحتياطي الفائض: هو الزيادة في ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي عن متطلبات الاحتياطي القانوني كما عرفه البنك المركزي العراقي، إن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي الى زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني وتؤدي في نفس الوقت الى انخفاض رصيد الاحتياطي الفائض وبالعكس فان انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي الى انخفاض رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني وارتفاع رصيد الاحتياطي الفائض، ان دلالة وجود احتياطي نقدي فائض كبير هو:

_ قلة او انعدام القروض الممنوحة.

– العرض المحدود من الاوراق المالية والتجارية.

– ضعف السوق النقدية والمالية .

– التعرض لسحب مفاجئ وكبير على الودائع وبصورة لا يمكن التنبؤ بها بسبب عدم الاستقرار في الاوضاع السياسية او الاقتصادية او الامنية . وهي حالة تستدعي استعمال نسب متغيرة من متطلبات الاحتياطي القانوني بوضع حدود عليا ودنيا لهذه النسب وحسب الحاجة.

جدول رقم (٥)

الاحتياطي القانوني (الالزامي) والاحتياطي الفائض في العراق ومعدل النمو السنوي

خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) (بملايين الدنانير)

السنة	الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدينار	الودائع الخاضعة للاحتياطي عملة اجنبية	الاحتياطي القانوني	نسبة النمو(%)	الاحتياطي الفائض	نسبة النمو(%)
٢٠٠٤	٥,٣٥٤,٤٢٥	١,٠٦٣,٧٢٢	١,٦٠٤,٥٣٧	–	٣,١٩٧,٧٠٣	_
٢٠٠٥	٧,٣٦٠,٨٠٦	٤,٥٠١,٢٩٧	٢,٩٦٥,٥٢٦	٨٤,٨٢	٨٨٦,٥٣٢	(٧٢,٢٧)
٢٠٠٦	١٠,١٢٠,٢٨٣	٦,١٩٢,١٤١	٤,٠٧٨,١٠٦	٣٧,٥١	١,٥٧٣,٩٨٣	٧٧,٥٤

[٥٦]_انظر: قانون البنك المركزي العراقي، رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) ، ص٢٣-٢٤. والذي نص على (يطلب البنك المركزي العراقي من المصارف تنفيذا للسياسة النقدية للعراق وبمقتضى اللوائح المنظمة في هذا الشأن ان تحتفظ باحتياطي في شكل ارصدة نقدية او ودائع لدى البنك المركزي العراقي ويتم الاحتفاظ بمثل هذا الاحتياطي في حده الادنى المنصوص عليه والذي يحسب كمتوسط مستويات الاحتياطي في نهاية اليوم خلال الفترات الزمنية التي يحددها البنك المركزي العراقي والتي تتعلق بحجم ونوع ومواعيد استحقاق ودائع المصارف والاموال المقترضة وغيرها من الخصوم التي يجوز للبنك المركزي العراقي ان يحددها ولا يسمح للمصارف في اي وقت القيام بعمليات السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي وتحتفظ كافة المصارف بنفس المستويات من متطلبات الاحتياطي المحدد لكل فئة من فئات الخصوم ويجوز لها الحصول على تعويض مالي مقابل ذلك).

السنة	الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدينار	الودائع الخاضعة للاحتياطي عملة اجنبية	الاحتياطي القانوني	نسبة النمو (%)	الاحتياطي الفائض	نسبة النمو (%)
٢٠٠٧	١٧,٣٣٢,٤٨٩	٥,١٩٢,٥٤٠	١٢,٠٨٤,٤٤١	١٩٦,٣٢	٢,٨١٩,٩٦٧	٧٩,١٦
٢٠٠٨	٢٨,٢٣٦,٣٠٠	٧,٥٩٧,٤٤٠	١٩,٩٩٣,٨٠٢	٦٥,٤٥	١,٧٩٠,٤٤٥	(٣٦,٥٠)
٢٠٠٩	٢٨,٧٦٥,٥٤٠	٨,٩٠١,٥٠٤	٩,٤١٦,٧٦١	(٥٢,٩٠)	١٢,٩٢٩,٣٩١	٦٦٢,١٣
٢٠١٠	٤٢,٩٣٧,٢١٩	٤,٧٦٣,٤٠١	٧,١٥٥,٠٩٣	(٢٤,٠١)	٢٨,٤٠٠,٨٤٩	١١٩,٦٦
٢٠١١	٤٣,٠٢٣,١٠٩	٩,٠٧٥,٩١١	٧,٨١٤,٨٥٣	٩,٢٢	٢٤,٠٢٥,١٥٧	(١٥,٤٠)
٢٠١٢	٤٤,٧٦٩,٣٠٩	٩,٧٨٠,٤٥٧	٨,١٨٢,٤٦٥	٩,٠٤	٢٢,٣٩٦,٥٦٢	(١٤,٧٨)

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات من ٢٠٠٤ – ٢٠١٢.

ملاحظة: () تعني الاشارة سالبة.

يلاحظ من الجدول أعلاه، ان رصيد الاحتياطي القانوني ازداد بمعدلات تصاعدية ليصل الى اعلى مستوى له في نهاية عام (٢٠٠٨)، إذ بلغ (١٩,٩٩٣,٨٠٣) مليون دينار وبنسب متزايدة على التوالي، كما يلاحظ في الجدول اعلاه استمرار مؤشرات النمو للاحتياطي الفائض بشكل متذبذب للسنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٥) بين ارتفاع وانخفاض بسبب التغير المستمر في نسبة الاحتياطي القانوني ،ان زيادة ارصدة الاحتياطي القانوني تشير الى انخفاض قيمة مضاعف الائتمان وبالتالي تقليص عرض النقد الفائض ولاسباب قد تعود الى زيادة الايداع المصرفي والذي يعزى لحصول استقرار نسبي في الوضع الامني والاقتصادي والسياسي وبصورة تدريجية، وكذلك لارتفاع مبالغ الودائع الحكومية والتي بلغت حتى نيسان (٢٠٠٨) حوالي (١٦) ترليون دينار من اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ حوالي (٢٦) ترليون دينار، لقد جاء تراكم الودائع الحكومية بمثل هذه النسبة المرتفعة البالغة (٥٥%) من اجمالي الودائع المصرفية لتؤشر حالة ركود وتدن في استخدام تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وابواب الصرف المحددة لها، ثم ما لبثت أن انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني في عام ٢٠٠٩، لتؤشر نسبة النمو السالبة (٥٢,٩٠) ، بينما سجل الاحتياطي الفائض ارتفاعا ليصل الى (٦٦٢,١٣%) لسنة (٢٠٠٩) وذلك بسبب انخفاض نسبة الودائع الحكومية من (٧٥%) الى (٢٥%) وصولا الى (١٥%) في نهاية (٢٠١٠) ليسجل الرصيد القانوني (٧,١٥٥,٠٩٣) مليون دينار عراقي ليستقر في نهاية (٢٠١١) مسجلة نسبة نمو (٩,٢٢%) وصولاً الى نسبة نمو (٩,٠٤%) لسنة (٢٠١٢) لبلغ رصيد الاحتياطي القانوني (٨,١٨٢,٤٦٥) مليون دينار، أما الاحتياطي الفائض فقد سجل انخفاضاً سالبا في عام (٢٠١١) ليبلغ (-١٥,٤٠) وبرصيد بلغ (٢٤,٠٢٥,١٥٧) ، واستمر في الانخفاض بنسبة النمو لعام (٢٠١٢) بنسبة سالبة (-١٤,٧٨) برصيد بلغ (٢٢,٣٩٦,٥٦٢) دينار عراقي ، دلالة على زيادة الايداع المصرفي الناتج عن عودة الاستقرار الامني وتحسن الوضع الاقتصادي وتطور العمل المصرفي.

ان الرصيد العالي للاحتياطي الفائض للمصارف يشير الى السياسة المتحفظة للمصارف في الدخول الى السوق والتوجه اليه ولاسباب قد تعود الى تخوف المصارف في منح الائتمان والقروض بسبب اعتقادها بارتفاع

نسبة المخاطرة الناتجة عن التقلبات في الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية التي يشهدها البلد وعدم توافر الضمانات الكافية التي تدفعها الى التوجه نحو السوق.

٢- عمليات السوق المفتوحة:

يدخل البنك المركزي العراقي كمشتري او بائع للاوراق النقدية والمالية، من خلال أداة عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر من اهم ادوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي لاستهداف التضخم، كما ورد ذلك من خلال النص القانوني لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) في القسم السادس، المادة رقم (٢٨)[٥٧]،وتمثل هذه السياسة احدى بدائل السياسة النقدية، وهي وسيلة تقليدية استخدمتها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المصرفي والتحكم في حجم السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية والمالية مشتريا او بائعا لبعض السندات والاوراق المالية الحكومية سندات واذونات الخزانة قصيرة الاجل[٥٨].

لغرض التعرف على مدى تأثير عمليات السوق المفتوحة في ادارة السيولة النقدية في العراق لابد من تحليل طبيعة عمل كل من مزادات الحوالات المطبقة في العراق ومزادات العملة الاجنبية، التي يقوم بها البنك المركزي العراقي وكالاتي :

١_مزادات حوالات الخزينة:

تمثل حوالات النوع القصير الاجل من الدين العام وتصدر هذه الحوالات من وزارة المالية لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة وهي لمدد مختلفة، تعد حوالات الخزينة والسندات احدى ادوات السوق المالية التي لها دور في تنشيط سوق الاصدارات الاولية والثانوية كما انها تعد احدى ادوات المديونية التي تصدرها وزارة المالية ومضمونة من قبل حكومة العراق. واستناداً الى تعليمات بيع الاوراق الحكومية بالمزايدة رقم (١) لسنة ٢٠٠٤، وتصدر هذه الحوالات بسعر خصم وتطفأ بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق بمعدلات فائدة وحسب ما يرسو عليه كل مزاد كما تباع هذه الحوالات بالسعر المحدد والمتعدد ايضا ويحق للمصارف تداولها في السوق الثانوية بعد اشعار البنك المركزي بذلك لغرض اجراء التسويات اللازمة في حساباته لذلك فهي تسهم في عملية التمويل النقدي للحكومة باعتبارها واحدة من ادوات الدين او بمعنى اخر تدعم الحكومة في احتياجاتها للاقتراض النقدي وسد العجز المحتمل في الميزانية على الامد القصير مع اقل المخاطر وان قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، منح البنك استقلالا رسميا إذ

---

[٥٧] انظر: قانون البنك المركزي العراقي،رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)،ص٢٣. القسم السادس،المادة (٢٨) الفقرة (أ) نصت على أن للبنك المركزي العراقي في سبيل تحقيق اهدافها لقيام بما يأتي:
(أ) القيام بأداء عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على ترخيص او تصريح من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون او مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب حسب تقدير البنك المركزي وطبقا للقواعد التي يحددها .وقد حددت هذه العملية بصورة ضمنية مع ادوات التسهيلات القائمة بنفس هذه المادة.
(ب) القيام بالبيع والشراء القطعي البسيط غير المشروط (النقدي او الاجل)، او بموجب اتفاقيات اعادة الشراء او اية عقود مالية مشابهه او اوراق مالية لديون صادرة من قبل البنك المركزي العراقي او من قبل الحكومة وتحمل عائد السوق على ان تقتصر عملية شراء الاوراق المالية للديون الصادرة عن الحكومة على عمليات تجريف السوق الاولية في السوق الثانوية فقط ، او الشراء او البيع غير المشروط (النقدي او الاجل) للنقد الاجنبي .

[58]- _S. Mishkin, Frederic "The Economics of Money ,Banking and Financial Markets" 6th Ed, ,Addison wesly,2000,p439

تم الفصل بين هدف ادارة الدين والادارة النقدية واصبح على الحكومة ان تلجأ الى وسائل تمويلية اخرى تختلف باجال استحقاقها كإصدارات الحوالات[٥٩]وتنقسم الحوالات الى:

أ_مزادات حوالات وزاره المالية: تستخدم وزارة المالية مزادات الحوالات لتغطية العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة ومن اجل ضمان عدم المساس بموجودات البنك المركزي العراقي لأغراض تمويل العجز الحكومي المالي ، فإن القانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) قد وفر البيئة القانونية لإقامة مزادات اصدارات حوالات الخزينة، التي يتم من خلالها انشاء قنوات اتصال موسعة بين الموازنة الحكومية والسوق النقدي وبمعزل عن مكونات ميزانية البنك المركزي الذي يتولى مهمة اقامة المزادات والاشراف عليها كونه الوكيل المالي للحكومة وليس الوكيل الممول لها، وتشمل مزاد (٦٣) يوم وال (٢٨) يوم والذي بدأ تطبيقها في كانون الثاني (٢٠٠٦) وقد توقف العمل بها في نفس السنة. كذلك مزاد (٩١) يوم والذي بدأ تطبيقه أبتداءا من الاول من تموز عام ٢٠٠٤، واستمر لغاية كانون الاول عام ٢٠٠٩. بالأضافة الى مزاد (١٨٢) يوم والذي ابتداءً العمل به في تموز عام ٢٠١٠ ومستمر لغاية يومنا هذا. وأخيرا مزاد (٣٦٥) يوم وتم العمل به خلال شهر اب عام ٢٠٠٩ وتوقف العمل به حالياً.

جدول رقم (٦)

مزادات حوالات الخزينة وزارة المالية استحقاق (١٨٢) يوم

خلال الاعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) (بملايين الدنانير)

الشهر	٢٠١٠	سعر القطع %	٢٠١١	سعر القطع %	٢٠١٢	سعر القطع %
ك ٢	٢٠٠,٠٠٠	٦,٥	١٥٠,٠١٠	٦,٩	١٠٠,٠٢٠	٦,٠
شباط	٣٠٠,٥٠٠	٦,٠	١٩٣,٠٠٠	٩,١	١٠٠,٠١٠	٥,٥
اذار	___	____	٣٠٠,٠٠٠	٨,٦	١٠٠,٠٠٠	٥,٧
نيسان	____	____	١٤٥,٠٠٠	٨,٦	١٠٠,٠١٠	٥,٤
ايار	____	____	٣٠٦,٠٠٠	٨,٩	١٠٠,٠١٠	٥,٠
حزيران	____	____	٢٥٥,٠٠٠	٨,٧	١٠٠,٠٠٠	٤,٢
تموز	١٤١,٥٠٠	٧,٩	٣٨٩,١٢٠	٨,٩	١٠٠,٠٠٠	٤,١
اب	٣٢١,٥٠٠	٧,٧	١٥٦,٥٠٠	٨,٩	١٠٠,٠٠٠	٤,٤
ايلول	١٤١,٥٠٠	٨,٦	١٥٠,٠٠٠	٨,٨	___	____
ت ١	١١٠,٥٠٠	٨,٤	١٢٠,٧٢٠	٨,٧	٦٧,٠٠٠	٤,٤
ت ٢	٢٠٠,٠١٠	٨,٣			١٠٠,٠٠٠	٥,٤
ك ١	٢٠٠,٠٠٠	٩,١	١٥٠,٠٠٠	٧,٨	١٠٠,٠٠٠	٥,٣

[٥٩]_ المديريةالعامة للاحصاء والابحاث،البنك المركزي العراقي،التقريرالاقتصادي ا لسنوي لسنة، ٢٠١٢ ،ص٤٢.

المجموع	١,٦١٥,٠١٠	٦,٧	٢,٣١٥,٣٥٠	٨,٥	١,٠٦٧,٠٥٠	٥,٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، للاعوام ٢٠١١- ٢٠١٢، ص٢٧-٢٨.

قامت وزارة المالية في عام (٢٠١٠)، بتغير اجال المزادات التي تقيمها من (٩١) يوم الى (١٨٢) يوماً وبقيمة (٢٠٠) مليار دينار لكل اصدارية حيث اقامت (٧١) مزاداً استحقاق (١٨٢) يوم الغي منها (٧) مزادات بلغ المصدر منها (٢٠٠٠) مليار دينار أما المباع الفعلي فقد بلغ (١٦١٥) مليار دينار بمعدل سعر القطع بلغ (٧,٦%)، أما مزادات الحوالات (٣٥٦) يوما فقد اقيمت (٨) مزادات ألغي منها مزادً واحداً فقط بلغ المصدر الفعلي (١٤٠٠) مليار دينار،أما المباع الفعلي فكان (٨٣٥,٥) مليار دينار وبمعدل سعر القطع الذي بلغ (٦,٤٤%)[٦٠].أما في عام (٢٠١١) فقد استمرت وزارة المالية بإقامة مزاداتها عن طريق نظام (GSRS) لأجل (١٨٢) يوما وبسعر فائدة متعدد، إذ بلغ المصدر من الحوالات خلال العام ما قيمته (٢٧٠٠) مليار دينار تمثلت بأقامة (١٨) مزاداً الغي منها مزادً واحداً وبمبلغ (١٥٠) مليار دينار لكل اصدارية عدا (٣) مزادات كانت بمبلغ (٢٠٠) مليار دينار، وتراوح سعر القطع لكل المزادات ما بين (٦,٩%-٩,١%) وبمعدل بلغ (٨,٥%) وبلغت المبيعات الفعلية خلال العام ما مقداره (٢,٣) ترليون دينار عراقي[٦١]. إستمرت وزارة المالية في عام (٢٠١٢) باقامة المزادات حيث بلغت (١٢) مزادا باستحقاق (١٨٢) يوما الغي منها مزاداً واحداً، وبمبلغ (١٠٠) مليار دينار لكل اصدارية، حيث بلغ المصدر منها ما قيمته (١١٠٠) مليار دينار فيما بلغت المبيعات الفعلية (١٠٦٧) مليار دينار وبمعدل سعر القطع متعدد بلغ (٥%)، كما بلغ المسدد من الحوالات خلال العام (١٥٦٦) مليار دينار، علما ان جزءا منه يعود للحوالات التي تم اصدارها في عام ٢٠١١[٦٢]. نلاحظ مما سبق ارتفاع المبيعات خلال عام ٢٠١١، بنسبة (٤٣%) مقارنة بعام (٢٠١٠)، كما يلاحظ انخفاض المبيعات خلال العام (٢٠١٢) بنسبة (٥٤%) مقارنة بعام (٢٠١١) ويعزى ذلك الى تخفيض مبلغ الاصدارية من (١٥٠) مليار دينار الى (١٠٠) مليار دينار فضلاً عن اقامة مزاد واحد خلال الشهر.

ب. مزادات حوالات البنك المركزي: يسعى البنك من خلال هذه المزادات وعمليات البيع والشراء الى السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان، لكونها نوعاً من انواع الاستثمار امام الجمهور والقطاع المصرفي[٦٣]، أذ اقام البنك المركزي مزادات لحوالات ذات استحقاق (٩١) يوم، وقام خلال عام ٢٠١٠، بثلاثة وعشرون مزاد الغي منها (٧) مزادات، بلغ المصدر منها ما قيمته (١٦٠٠) مليار دينار، اما المباع الفعلي فكان بمبلغ (١٣٦٣) مليار دينار وبمعدل سعر قطع بلغ (٦,٣٠%)، فيما

[٦٠]_ المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام ٢٠١٠، ص١٢.
[٦١]_المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام ٢٠١١، ص١٣.
[٦٢]_المصدر نفسه، ٢٠١٢، ص١٥.
[٦٣]_عبد النبي، وليد عيدي: "البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية"، مصدر سابق ، ص٤-٥.

بلغ المسدد من المصدر خلال نفس العام (٩٦٣) مليار دينار[٦٤]. وفي عام (٢٠١١) اقام البنك المركزي (٢٥) الغي منها (١) وبقيمة (١٠٠) مليار دينار للاصدارية الواحدة، حيث بلغ المصدر منها والمباع ما قيمته (٢٤٠٠) مليار دينار وبمعدل سعر القطع (٧,١٤%) ، فيما بلغ المسدد من الحوالات (٢٣٠٠) مليار دينار علما ان جزءا من المبلغ المسدد يعود للحوالات التي اصدرت خلال عام (٢٠١٠) وتستحق السداد خلال عام (٢٠١١)[٦٥]، وبهذا تكون المبيعات قد سجلت ارتفاعاً خلال العام (٢٠١١) بنسبة (٤٤%) مقارنة بالعام (٢٠١٠). إستمر البنك المركزي بإقامة مزادات حوالاته خلال عام (٢٠١٢) بأجل (٩١) يوم باستخدام سعر قطع موحد حيث اقام البنك (٢٦) مزاد الغي منها مزادان، بلغ المصدر منها والمباع ما قيمته (٤١٥٠) مليار دينار وبمعدل سعر القطع (٥,١%)، فيما بلغ المسدد من الحوالات (٣٦٥٠) مليار دينار علما ان جزء من المسدد يعود لحوالات اصدرت عام (٢٠١١) وتستحق السداد عام (٢٠١٢)[٦٦]، وبهذا تكون المبيعات قد سجلت ارتفاعاً خلال عام (٢٠١٢) بنسبة (٦٣%) مقارنة بعام ٢٠١١، وكما مبين في أدناه:

جدول رقم (٦)

مزادات حوالات وسندات البنك المركزي العراقي استحقاق (٩١) يوما

خلال الاعوام (٢٠١٠- ٢٠١١- ٢٠١٢) (بملايين الدنانير)

السنة	٢٠١٠	سعر القطع (%)	٢٠١١	سعر القطع (%)	٢٠١٢	سعر القطع (%)
ك. الاول	–	–	٢٠٠,٠٠٠	٦	٤٥٠,٠٤٠	٥,٨
شباط	١٠٠,٠٠٠	٥,٥	٢٠٠,٠١٠	٧,٥	٣٠٠,٠٦٠	٥,٣
اذار	٣٠٠,٠٢٠	٥,٢	٣٠٠,٠٣٠	٧,٥	١٥٠,٠٠٠	٥,٢
نيسان	٤٨,٠٠٠	٥,١	٢٠٠,٠٢٠	٧,٥٠	٣٠٠,٠٤٠	٥,٠
ايار	١١٥,٠٠٠	٥,٣	٢٠٠,٠١٠	٧,٥٠	٣٠٠,٠٤٠	٥,٠
حزيران	–		٢٠٠,٠٠٠	٧,٤٥	٣٠٠,٠٤٠	٤,٨
تموز	–	–	٢٠٠,٠٠٠	٧,٥٠	٥٥٠,٠٢٠	٥,٠
اب	٢٠٠,٠١٠	٧,٢	٢٠٠,٠٢٠	٧,٥٠	٤٠٠,٠٢٠	٥,٠
ايلول	٢٠٠,٠٠٠	٧,٤	٢٠٠,٠٢٠	٧,٢٠	٤٠٠,٠٣٠	٥,٠
ت. الاول	٢٠٠,٠٢٠	٧,٥	٢٠٠,٠١٠	٧,٢٥	٢٦٠,٠١٠	٤,٨
ت. الثاني	١٠٠,٠١٠	٧,٥	١٠٠,٠٠٠	٦,٥٠	٢٠٠,٠١٠	٥,٠
ك. الاول	١٠٠,٠٠	٧,٥	٢٠٠,٠١٠	٥,٧٥	٢٩٠,٠٢٠	٥,٢

[٦٤]_ المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام ٢٠١٠، ص١٢.

[٦٥]_المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام ٢٠١١، ص١٣.

[٦٦]_ المصدر نفسه، ص١٦.

المجموع	١,٣٦٣,٠٦٠	٦,٣	٢,٤٠٠,١٣٠	٧,١	٣,٩٠٠,٣٣٠	٥,١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، للاعوام ٢١١_٢٠١٢، ص٢٧-٢٨.

إستناداً الى الاتفاقية الخاصة بإعادة جدولة الترتيبات المصرفية الموقعة بين وزارة المالية والبنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦ بشأن الدين المترتب على الوزارة ولصالح البنك المركزي فقد قامت وزارة المالية خلال عام (٢٠١١) بتسديد مبلغ الاقساط الاربعة البالغ (٤٠٠) مليار دينار ومبلغ الفائدة على الاقساط الاربعة البالغة (٣٥,٩%) مليار دينار والفائدة على مبلغ الدين المتبقي البالغة (١٦١,٨) مليار دينار، كما سددت عام (٢٠١٢) نفس المبلغ (٤٠٠) مليار دينار ومبلغ الفائدة على الاقساط الاربعة البالغة (١٥,٩) والفائدة على مبلغ الدين المتبقي البالغة (١٦٢,٢) مليار دينار.

جـ. مزاد العملة الاجنبية (بيع وشراء الدولار):

يعد مزاد العملة الاجنبية احد وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي للبلاد، وقد بدأ العمل بهذا المزاد أبتداءً من ٢٠٠٣/١٠/٤ وما زال لحد الان، حيث اصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الاجنبية، بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوطات التضخمية، والسيطرة على عرض النقود والسيولة العامة، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، أذ ان ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للاسعار بصورة مباشرة حسب ما جاء في سياسة البنك المركزي العراقي، ويعتبر المزاد اداة لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس ايجاباً على السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج ، فضلاً عن كونه مصدراً اساسياً في تمويل احتياجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية،كما ويساهم في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها. بلغت الكميات المباعة من الدولار الامريكي (٢٩٣) مليون دولار، بينما بلغت الكميات المشتراة (٩٠١) مليون، وبلغت الكميات المباعة في عام ٢٠٠٤ بحدود (٦) مليار دولار، والكميات المشتراة (١٠,٨٥٢) مليون دولار.

بينما شهدت سنة (٢٠٠٥) تذبذباً في الكميات المباعة والمشتراة ارتفاعا وانخفاضا في المزاد كما موضح في الجدول ادناه رقم (٧) حيث بلغت الكمية المباعة من الدولار ما مقداره (١٠,٤٦٣) مليون دولار وبنسبة نمو بلغت (٧٤,١٥%) في حين كانت الكمية المشتراة (١٠,٦٧٨) مليون دولار، حيث يعزى البنك المركزي سبب ذلك الى:

- انخفاض الطلب على الدولار لاسباب امنية.
- انتشار شائعات حول كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي العراقي بانها بدأت بالنفاذ مما ادى الى طلب كميات كبيرة من الدولار.
- ازدياد حالات السفر والهجرة الى خارج العراق مما زاد من الطلب على الدولار.
- عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء بجميع المواد التموينية ولعدة اشهر مما شاع حول سحب البطاقة التموينية تدريجيا من المواطنين الامر الذي ادى الى ازدياد عمليات الاستيراد لتلك المواد، ما زاد الطلب على الدولار.

جدول رقم (٧)

مبيعات ومشتريات الدولار في مزاد البنك المركزي للفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢) (بملايين الدولارات)

السنة	مشتريات البنك من الدولار من وزارة المالية (١)	مشتريات البنك من الدولار في المزاد (٢)	مبيعات البنك المركزي من الدولار في المزاد (٣)	نسبة نمو المبيعات عن السنة السابقة (٤)	نسبة المبيعات الى المشتريات (١+٢/٣=٥) (٥)
٢٠٠٣	٩٠٠	١	٢٩٣	ــــ	٣٢,٥١
٢٠٠٤	١٠,٨٠٢	٥٠	٦,٠٠٨	١٩٥٠,٥١	٥٥,٣٦
٢٠٠٥	١٠,٦٠٠	٧٨	١٠,٤٦٣	٧٤,١٥	٩٧,٩٨
٢٠٠٦	١٦,٤٠٠	١١٠	١١,١٧٥	٦,٨٠	٦٧,٦٨
٢٠٠٧	٢٦,٧٠٠	١,٤١٣	١٥,٩٨٠	٤٢,٩٩	٥٦,٨٤
٢٠٠٨	٤٥,٥٠٠	٣٥٠	٢٥,٨٦٩	٦١,٨٨	٥٦,٤٢
٢٠٠٩	٢٣,٠٠٠	١٣	٣٣,٩٩٢	٣١,٤٠	١٤٧,٧٠
٢٠١٠	٤١,٠٠٠	٤	٣٦,١٧١	٦,٤١	٨٨,٢١
٢٠١١	٥١,٠٠٠	٣	٣٩,٧٩٨	١٠,٠٢	٧٨,٠٣
٢٠١٢	٥٧,٠٠٠	٠,٩	٤٨,٦٥٠	٢٢,٤	٥٧,٠١

المصدر: المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية، للاعوام (٢٠٠٣-٢٠١٢)، العمود (٤)،(٥) من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية.

يلاحظ أنه في سنة (٢٠٠٦ و٢٠٠٧)، تواصل النمو المستمر في الكميات المباعة والمشتراة، أذ سجلت سنة ٢٠٠٧ نسبة نمو بمقدار (٤٢,٩٩%) عن السنة السابقة ويعزي البنك المركزي سبب ذلك الى زيادة استيراد البضائع فزاد الطلب على الدولار، وكذلك استغلال فرق السعر بين النقد والحوالة مما ادى الى زيادة الحوالات الواردة الى البلد وبيعها بسعر اقل من سعر المزاد النقدي. وإستمرت نسبة النمو بالزيادة في الكميات المباعة والمشتراة خلال سنة (٢٠٠٨)، اذ سجلت نسبة (٦١,٨٨%) عن السنة السابقة. كما بلغت الكميات المباعة من الدولار الامريكي نقداً وحوالة خلال عام ٢٠١٠ (٣٦) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ (١٣٧) مليون دولار منها (٣٤) مليار دولار بيعت كحوالة اي بنسبة (٩٤%) و (٢) مليار دولار بيعت نقداً،في حين بلغت الكميات المباعة خلال عام (٢٠٠٩) ما يقارب (٣٤) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ (١٢٦) مليون دولار شكلت مبيعات الحوالات ما قيمته (٢٩) مليار دولار اي بنسبة (٨٥%) والنقد بحدود (٥) مليار دولار ،هذا يعني ارتفاع الكميات المباعة خلال عام (٢٠١٠) عنه عن عام (٢٠٠٩) بنسبة (٦%). أما عن الكميات المشتراة خلال عام (٢٠١٠)، فكانت بقيمة (٤١) مليار دولار، تم شراؤها من وزارة المالية في حين كانت الكميات المشتراة خلال عام (٢٠٠٩) (٢٣) مليار دولار، وهذا يدل على ارتفاع الكمية المشتراة بالدولار الامريكي خلال عام (٢٠١٠) مقارنة بعام (٢٠٠٩) بنسبة (٧٨%) ويعزى

سبب هذا الفارق الكبير الى زيادة الطلب على الدولار لاغراض تغطية الاستيرادات للقطاع الخاص. اما في عام ٢٠١١، فقد بلغت الكميات المباعة من الدولار الامريكي في مزاد البنك المركزي العراقي نقداً وحوالة ما يقارب (٣٩,٨) مليار دولار بيعت كحوالة اي بنسبة (٩٦%) و (١,٥) مليار دولار بيعت نقداً، وقد سجلت سنة (٢٠١١) ارتفاعا بنسبة (١٠%) عن عام (٢٠١٠).

كما بلغت قيمة الكميات المشتراة من العملة الاجنبية خارج المزاد خلال عام (٢٠١١) ما قيمته (٥١) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظاً بنسبة (٢٤%) عن عام (٢٠١٠).

بلغت الكميات المباعة من الدولار الامريكي في مزاد البنك المركزي نقداً وحوالة خلال عام (٢٠١٢) ما يقارب (٤٨,٧) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ تقريباً (١٨٤) مليون دولار منها (٤٥) مليار دولار بيعت كحوالة اي بنسبة (٩٢%) و(٣,٧) مليار دولار بيعت نقداً، وعند المقارنة بين الكميات المباعة لسنة (٢٠١٢ و٢٠١١) نجد ان عام (٢٠١٢) سجل ارتفاعاً بنسبة بلغت (٢٢,٤%) .

أما بالنسبة للكميات المشتراة من العملة الاجنبية خارج المزاد خلال عام (٢٠١٢) فقد بلغت ما قيمته (٥٧) مليار دولار تم شراؤها من وزارة المالية مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته (١١,٨%) عن عام (٢٠١١).

وفي الوقت الذي حققت فيه مزادات العملة الاجنبية الاهداف التي استخدمت من اجلها وهي:

١- رفع القوة الشرائية للدينار العراقي وتحسين سعر صرفه تجاه الدولار الامريكي.
٢- بناء احتياطي وغطاء من العملة الاجنبية حيث بلغ الغطاء الاجنبي للدينار ما يعادل (١٠٠%) من العملة المصدرة، وان الاستقرار في سعر الصرف منذ عام (٢٠٠٧) ولحد الان.
٣- تطور بيع وشراء العملات بين المصارف التجارية بمعنى تنشيط السوق النقدية الثانوية.
٤- زيادة الترابط بين سعر الفائدة وسعر الصرف بايجاد تنسيق اعمق لعمليات التحويل الخارجي.
٥- زيادة جاذبية الدينار كمخزن للقيمة.
٦- فتح مجال الاستثمار امام المصارف وزبائنها من خلال شراء العملة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

اظهرت ابرز العيوب لها وهي انها أدت إلى دولرة*الاقتصاد لانها شجعت على عملية الاحلال النقدي.

٤: التسهيلات القائمة:

وهي عملية ادارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة اكثر من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها، كما تنطلق آلية العمل بها من خلال مؤشرات معدل فائدة البنك المركزي (سعر السياسة النقدية)، ويساعد ذلك في اعطاء اشارات تؤثر في اتجاه هيكل اسعار الفائدة والتي تؤدي بالنتيجة الى السيطرة على مناسيب السيولة، حيث تسعى الى منح الامان للمصارف لادارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة والتي توسع من اهداف السياسة النقدية ذات الصلة باسعار الفائدة قصيرة

الاجل وذلك باعتماد سعر البنك، بوصفه سعرا تأشيريا اضافة الى سعر تبادل العملة ما بين المصارف ضمن عمليات الانتربنك[٦٧]. وتنقسم التسهيلات القائمة الى نوعين هما:

أ. تسهيلات الايداع القائمة :

بدأ العمل بها في أذار من عام (٢٠٠٥)، بغية امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة واستثماره لقاء فائدة في حالة رغبة المصارف بالاستثمار لمدة سبعة ايام، ويتم قبول ودائع بالدينار العراقي وبالدولار الامريكي حصرا، وتحسب الفائدة حاليا بقيمة (٤%) سنوياً على اساس أن السنة (٣٦٥) يوما ويتغير هذا السعر من حين لاخر، بحسب الظروف الاقتصادية ولا يحتسب مبلغ الايداع الليلي للمصرف ضمن متطلبات الاحتياطي القانوني[٦٨]. ويكون على عدة اشكال:

- الاستثمار الليلي: استثمار قصير الاجل واصبح استثمار اسبوعي منذ ٢٠٠٧/٧/١ وبسعر فائدة (٧%) مع قابلية تغير سعر الفائدة حسب الحاجة لذلك.
- ودائع بالدولار الامريكي وتشمل الاستثمار الليلي وبشكل اسبوعي ومنذ ٢٠٠٧/٩/٣٠، وودائع لمدة (٣٠) يوم و(٩٠) يوم، بدأ العمل بها منذ ٢٠٠٥/٨/١٥، وبفائدة قدرها (١,٥%) وقد توقف هذا النوع من التعاملات في الوقت الحالي.

إبتداءاً من شهر أذار من عام (٢٠٠٥)، بدأ البنك المركزي بقبول الودائع لاجل الاستثمار الليلي لديه بالدينار العراقي ومنح عليها فائدة بمعدل (٤%) سنوياً، وعدلت في شهر تموز الى (٥%)، وكان معدل الايداع لسنة (٢٠٠٥) هو (١,٣٠٦,٧٨٢) مليون دينار وكذلك تم قبوله للودائع بالدولار الامريكي ومنح عليها فائدة بنسبة (٢%) سنوياً وعدلت الى (٢,٥٠%) سنوياً اعتبارا من بداية حزيران على اساس الاستثمار الليلي ايضاً، وقد بلغ رصيد الايداعات (٤١٥,٥٨٩,٧٢٩) دولار امريكي، كما قام البنك باصدار تعليماته حول قبوله ودائع بالدينار العراقي من المصارف المجازة في العراق اعتبارا من شهر تموز لغرض استثمار الودائع الثابتة لمدة (١٤) يوما بفائدة (٦%) سنوياً بغت اقيامها (٢,٥٧١,٧١٠) مليون دينار و(٣٠) يوم بفائدة (٧%) سنويا بلغت اقيام المبالغ المستثمرة (٥,٧٨٨,٠٠٠) مليون دينار ، فضلاً عن البنك ودائع بالدولار الامريكي اعتبارا من شهر ايلول واستثمارها لمدة (٣٠) يوم بفائدة (٣%) سنوياً حيث بلغت المستثمر منها (٩١١,٠٠٠,٠٠٠) دولار ولمدة (٩٠) يوم وبفائدة (٣,٢٥%) سنوياً حيث بلغ رصيد الودائع المستثمرة (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار. كما بلغ رصيد تسهيلات الايداعات القائمة لعام (٢٠٠٦) ، الاستثمار الليلي (١,٧٣١,٦١١) مليون دينار وبسعر فائدة (١٨%) سنوياً ولمدة (١٤) يوم بلغت اقيامها (٩٥٠,٥٠٠) مليون دينار وبسعر فائدة (١٩%) سنويا ولمدة (٣٠) يوم بلغت (٣,٠٦٥,٩٥٠) مليون دينار وبسعر فائدة (٢٠%) سنوياً، اما الاستثمار الليلي بالدولار الامريكي فقد بلغ (٤٠,٠٥٢,٢٠٠) دولار وبسعر فائدة (٢,٧٥%) سنوياً ولمدة (٣٠) يوم (٦٣١,٣٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر فائدة (٣,٢٥%) سنوياً

[٦٧]_ تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، سنة ٢٠٠٩-٢٠١١ ، ص١٠، ص٨.

[٦٨]_ البنك المركزي العراقي ، لائحة تنفيذية بالتسهيلات المصرفية للبنك المركزي العراقي، ص٩-١٠.

ولمدة (٩٠) يوم (٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار وبسعر فائدة (٣,٥%). اعتبارا من شهر تموز عام (٢٠٠٧) تم الغاء العمل بالاستثمار الليلي بالدينار العراقي، وتم استبداله باستثمار لمدة (٧) ايام وبسعر فائدة (١٨%) سنوياً، كما تم الغاء العمل بالاستثمار الليلي في الدولار الامريكي وتم استبداله باستثمار (٧) ايام وبسعر فائدة (٢,٧٥%) سنوياً، اذ بلغ رصيد تسهيلات الايداع لمدة (٧) ايام للدينار العراقي (٢٣,٨١٠,١٨) مليون دينار وبسعر فائدة (١٨%) ولمدة (١٤) يوم (٥٧٢,٠٠٠) مليون دينار وبسعر فائدة (١٩%) ومدة (٣٠) يوم(٥٣٩,٢٨٧) مليون دينار وبسعر فائدة (٢٠%) ، أما رصيد تسهيلات الايداع بالدولار الامركي فقد بلغت لمدة (٧) ايام ما قيمته (١٢٢,٥٠٠) مليون دولار وبسعر فائدة (٢,٧٥%) سنوياً ولمدة (٣٠) يوما (٦٢٥,٠٠٠) مليون دولار وبسعر فائدة (٣,٢٥%) سنويا، ولمدة (٩٠) يوم كان سعر الفائدة (٣,٥%) سنوياً ولم يقدم احد على مثل هذا النوع من الايداع.

كما تم تخفيض اسعار الفائدة للتسهيلات القائمة في ايداعات المصارف واستثماراتها بالدينار العراقي والدولار الامريكي عام (٢٠٠٨) وعلى اثر هذا التخفيض بلغ رصيد تسهيلات الايداع القائمة بالدينار العراقي لمدة (٧) ايام (٩٣٩٦١٠) مليون دينار وبسعر فائدة تراوح بين (١٨%–١٣%) سنوياً ومدة (١٤) يوماً (٧٠٥,٣٤٧) مليون دولار بسعر (١٩%–١٤%) سنوياً ومدة (٣٠) يوم (١,١٠٥,٩٢٨) مليون دينار وبسعر فائدة تراوح بين (٢٠%_١٥%) سنوياً ، اما التخفيض الذي حدث في تسهيلات الايداع القائمة بالدولار الامريكي لمدة (٧) و(٣٠) يوم من (٢,٧٥%–٢%) سنوياً ،اما ودائع ال (٩٠) يوم فقد انخفضت من (٣%–٢,٥٠%) سنوياً، وقد بلغت اقيامها لمدة (٧) ايام (١١,٥٠٠) مليون دولار ، ومدة (٣٠) يوم (٥,٥٠٠) مليون دولار امريكي.

وتنفيذاً للسياسة النقدية التي تحفز المصارف لتمويل المشروعات ومنح الائتمان لطالبيه استمر البنك المركزي في العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (٧) ايام بفائدة (٥%) لعام (٢٠٠٩) وبفائدة (٤%) لسنة (٢٠١٠) وذلك بعد ان الغي العمل بجميع النوافذ الاخرى بالدينار والدولار الامريكي، حيث بلغ الرصيد القائم لتسهيلات الايداع بالدينار العراقي لعام (٢٠٠٩) (٢,٨٠٣) مليار دينار عراقي، وفي عام (٢٠١٠) بلغ (١,٠٦٦) مليار دينار مسجلا انخفاضا بلغ (٦٢%) عن عام (٢٠٠٩)، بينما بلغ عام (٢٠١١) (٢,٤٧٠) مليار دينار مسجلا ارتفاعاً بنسبة (١٣١,٧) عن عام (٢٠١٠) بسعر فائدة (٤%). خلال عام (٢٠١٢) حيث استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (٧) ايام بفائدة (٤%) كما مبين في الجدول رقم (١١) ادناه، أذ بلغ الرصيد نهاية عام (٢٠١٢) (٣١١٥) مليار دينار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (٢٦%) عن عام (٢٠١١)، ويعزى سبب هذا الارتفاع الى استخدام هذه الاداة ودورها في سحب السيولة الفائضة.

جدول رقم (٨)

الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام لعامي (٢٠١١ – ٢٠١٢) (بمليارات الدنانير)

الشهر	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة النمو(%)
كانون الاول	١٢٨٠	٢١٥٠	16.71

الشهر	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة النمو (%)
شباط	١٨٢٥	٢٤١٩	42.57
اذار	١٩١٣	٣١٧٣	4.82
نيسان	١٠٥١	٣٢٣٨	(45.06)
ايار	١٢٣١	٣٢٩٦	17.12
حزيران	٩٤٨	٣١٥٦	(21.52)
تموز	١٠٤٤	٢٤٧٣	10.12
اب	١٢١٦	٣٠٠٤	16.47
ايلول	١٣٠١	٢٤٠٢	6.99
تشرين الاول	١٨٨٧	٢١١٠	45.04
تشرين الثاني	٢٢٤٥	٣٠٠٩	18.97
كانون الاول	٢٤٧٠	٣١١٥	10.02

المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٢،٢٠١١).

لوحظ من خلال تتبع نسبة النمو للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢)، اتجاه المصارف نحو استثمار المبالغ بالدينار العراقي كودائع لدى البنك المركزي اكثر من اتجاهها لاستثمار الودائع بالدولار واكثر من شرائها الحوالات وذلك بسبب زيادة اسعار الفوائد على الايداعات بالدينار وثبوتها بالدولار اضافة الى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار مما يشير الى ان تسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي كانت اكثر فاعلية في امتصاص السيولة الفائضة من تسهيلات الايداعات القائمة بالدولار الامريكي

ب. تسهيلات الاقراض القائمة أصدر البنك المركزي الضمانات المقبولة لقاء منحه القروض، وكان الغرض منها هو منح الائتمان الى المصارف، استنادا الى الاهداف الاساسية للسياسة النقدية والتي وضعت لكل نوع منها لعام ٢٠١٢. بدأ العمل بهذه الاداة في اب عام (٢٠٠٤)، وكانت للائتمان الاولي (٨%) سنوياً، وللائتمان الثانوي (%) سنوياً، أما قرض الملجأ الاخير فكانت (٩,٥%) سنوياً. ولم تقدم أي من المصارف الحكومية او الاهلية على اي من هذه الائتمانات لغاية تاريخه، وكما موضح في الجدول رقم (١٣) أدناه. بهذه الالية يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان للمصارف استناداً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها[٦٩]:

١. الائتمان الاولي: يمنح البنك ائتمانا اوليا مصدراً لدعم تمويل للمصرف الذي يكون في وضع سليم من وجهة نظر البنك المركزي ويستخدم المصرف هذا الائتمان لغاية (٢٠%) من رأس ماله ولمدة لا تزيد

[٦٩]_ تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، لسنة ٢٠١٢، ص١٣.

على خمسة عشر يوما او لمدة اضافية بموافقة البنك المركزي وبسعر فائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية.

٢. **الائتمان الثانوي:** وهو ائتمان قصير الاجل يمنحه البنك المركزي للمصارف لغاية شهر واحد ويعد مصدر دعم للمصرف غير القادر على تدبير التمويل من السوق، ويمنح بسعر فائدة مساوي الى سعر السياسة النقدية مضافا اليه ثلاث نقاط[٧٠].

٣. **تسهيلات الملجأ الاخير:** يقوم البنك المركزي في الظروف الاستثنائية بمنح الائتمان الى المصرف في حالة اذا كان المصرف قادرا على اداء التزاماته من وجهة نظر البنك المركزي ويوفر ضمانا ملائما بهدف تحسين السيولة لديه ويكون قد اصدر وزير المالية الى البنك المركزي ضمانا مكتوبا بالنيابة عن الحكومة لتسديد القرض ويقدم المصرف للبنك البرنامج الذي سيعتمده لتحسين سيولته والعودة الى الاعتماد على مصادر تمويل من السوق ويفرض البنك فائدة تزيد بنسبة ثلاث درجات ونصف على فائدة الائتمان الاولي ويكون متاحا لفترات لا تتجاوز ثلاثة اشهر وقد تمدد الفترة بقرار من البنك[٧١]

جدول رقم (٩)

تغير اسعار السياسة النقدية على الائتمان لدى البنك المركزي العراقي

للفترة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)%

الفتـــرة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
سعر السياسة	٦	٦,٣٣	١٠,٤٢	٢٠,٠٠	١٦,٧٥	٨,٨٣	٦,٢٥	٦	٦
الفائدة على الائتمان الاولي	٨	٨,٣٣	١٢,٤٢	٢٢,٠٠	١٨,٧٥	١٠,٨٣	٨,٢٥	٨	٨
الفائدة على الائتمان الثانوي	٩	٩,٣٣	١٣,٤٢	٢٣,٠٠	١٩,٧٥	١١,٨٣	٩,٢٥	٩	٩
فائدة مقرض الملجأ الاخير	٩,٥	٩,٨٣	١٣,٩٢	٢٣,٥٠	٢٠,٢٥	١٢,٣٣	٩,٧٥	٩,٥	٩,٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٢-٢٠٠٣).

[٧٠]_ عبد النبي، وليد عيدي: البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٢٩.

[٧١]_ ملخص عن ادوات السياسة النقدية، إعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي، ص ٧.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أ_ الاستنتاجات

١. أبرزت السياسة المالية التوزيعية المتبعة ميولا غلبت عليها الرؤية الاستهلاكية على رؤيتها الاستثمارية ،او رؤيتها في تعظيم الانتاج والكفاية الانتاجية، فالاداء الانفاقي الاستهلاكي او التشغيلي العالي للسياسة المالية طوال السنوات الثمان الماضية جاء متلازما مع اشتداد احادية الاقتصاد وانحسار مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى خارج القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،وان اي اضافات فعلية للطاقة الانتاجية المادية مازالت عند الحدود الدنيا في التاريخ الاقتصادي الحديث للعراق، في وقت انفرد فيه قطاع الوظائف الحكومية بسياسات تشغيل توسعية فاقت أجورها.

٢. لم ينسجم نموذج السياسة النقدية المتبع مع مناخ الاستقرار السعري ،ممثلا في انخفاض معدلات التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة ،فضلا عن استقرار معدلات الصرف لاربع سنوات متعاقبة ، وبناء احتياطيات عالية ساندة للدينار العراقي مع المسارات الاخرى للسياسة الاقتصادية في البلاد.

٣. ان العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعد الانموذج الاقتصادي الراهن للبلاد، وهو إنموذج توزيع يكثيف الاحادية صوب القطاع النفطي ضعيف الكفاية الانتاجية ، ويتمتع بتكاليف اجرية حقيقية عالية نسبياً، لا تسمح بتوليد فرص عمل جديدة ، بل هو على العكس مولد للبطالة ،ولا يمتلك الامكانية والمرونة الكافية في امتصاص معدلات نمو قوة العمل السنوية.

٤. اضفت السياسة النقدية ونجاحها في توفير معدلات استقرار في المستوى العامل لأسعار ،وتماسك قوة الدينار العراقي دخلا فعلياً غير منظور على الاجر الاسمي ،وتقوية الاجر الحقيقي دون ان يترك اثرا في الانتاجية بسبب غياب سياسات انتاج واستثمار واضحة في القطاع الحقيقي.

٥. شجع الاستقرار السعري للسياسة على توليد مدخلات خارجية ايجابية في مسار لم يشجع على النمو،او يستفاد منهُ في البرامج والسياسات الاجرية المنتجة، بل استخدمت نجاحات الاستقرار النقدي في مسار الركود الاقتصادي دونما تفعيلها في منهج التنمية العملي الجاذب للاستثمار، أو المولد للدخل الحقيقي. وبهذا ومع الاحادية الشديدة وضعف التنوع الاقتصادي امسى اقتصادنا واحد من اقوى الاقتصادات التي تتجسد فيه ظاهرة الركود الاقتصادي على حساب نتائج الاستقرار الذي وفرته السياسة النقدية.

٦. يستلزم إعادة هندسة السياسة المالية، لاسيما في مجال التوجهات المسؤولة عن الركود الاستثماري في القطاع الحقيقي،عبر تحريك القطاعات عالية الانتاجية والتي لا يمكن للقطاع الخارجي منافستها ،مما يستجوب إعادة تخطيط اولويات التنمية وتنفيذ سياسات اعمار رصينة والدخول في مجالات جذب قوة العمل والتصدي للبطالة وتفعيل الادخارات عن طريق توليد الكيانات الخالقة للسوق ، كالشركات المساهمة الحكومية والاهلية المشتركة.

٧. ان سياسات التشغيل غير المنتج قد هدرت الكثير من مكنونات واهداف الاستقرار الاقتصادي ، والذي عملت السياسة النقدية عليه لسنوات طويلة وانتهت لمصلحة انموذج توزيعي عالي للاستهلاك، والادخار الخارجي على حساب التراكم الفعلي لرأس المال الوطني ، فحصة الاستثمار الحكومي للناتج المحلي الاجمالي على سبيل المثال ، مازالت لاتتعدى١٠% وهي نسبة تحسنت كثيرا.

٨. تؤدي سياسات التقشف المالي التي يطالب بها الصندوق إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب لا سيما تلك الفقيرة أو الثابتة الدخل وأصحاب الأجور والرواتب. كما تؤدي سياسات التقشف المالي الى حرمان الكثير من فرص التعلم والتدريب.

٩. يركز صندوق النقد الدولي في برامج الاصلاح على تنمية قطاع الصادرات، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والخارجية ضمن هذا الاتجاه دون النظر إلى احتياجات السوق المحلية.

١٠. إن تنفيذ برامج التكيف بتكاليف اجتماعية واقتصادية أقل حدة، يتطلب توافر دعم مالي خارجي على نطاق كبير، فذلك أمر هام لتفادي الآثار الانكماشية أو على الأقل تخفيف حدتها، وكذلك لتخفيف الأعباء على الطبقات الشعبية. ومن ثم توفير ظروف تصبح فيها هذه البرامج متقبلة أو محتملة دون معارضة قوية، ولهذا تصطحب هذه البرامج عادة بتقديم مساندة مالية من الصندوق والبنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى فضلاً عن تأجيل سداد الديون.

١١. يرتبط برنامج الترشيد او التقشف بتخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، مثل نفقات دعم أسعار السلع الضرورية وبخاصة السلع التموينية، ومحاولة تحصيل رسوم هذه الخدمات، كما يتضمن البرنامج أيضا رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء للاقتراب من أسعارها العالمية، ورسوم الخدمات التي تؤديها الحكومة كالتعليم والخدمات الطبية والنقل والمواصلات والاتصالات، من أجل زيادة الإيرادات العامة.

ب_ التوصيات:

١. إعتماد أسلوب تأثير السياسة النقدية في مقدار عرض النقد من خلال دور سعر الفائدة ، فمن جهة سيؤثر النقد الاساس في طبيعة المضاعف النقدي المولد لعرض النقد، وذلك لتحقيق اهداف السياسة النقدية المستقرة ، ومن جانب أخر ستتعزز ديناميكية الانتقال النقدي من الاهداف التشغيلية الى الاهداف الوسيطة في فائض الطلب.

٢. إعتماد آلية سعر الفائدة التوازني يأخذ الأولوية في استقرار القيمة الداخلية للعملة وتحقيق أهداف السياسة النقدية ، بعد ان كان متغيراً ثانوياً في ظل السياسة النقدية الراهنة ، التي تعتبر سعر الصرفا لتوازني هو الهدف الوسيط في الحد من التوقعات التضخمية المسؤولة عن الانفاق الكلي وإدامة التضخم ومن ثم اضعاف مركز الاستقرار.

٣. القيام بتحويل مزاد البنك المركزي كسوق مركزية ، وجعلهِ بعهدة الحكومة، ليتم تسيير والتحكم بآلياتهِ وسياساته من خلال المصارف التجارية ، وهذا بطبيعة الحال سيغير من طبيعة النظام النقدي

وتحويلهِ من نظام صرف ثابت أوما يشبه مجلس العملة الى نظام صرف مرن تتغير فيه اسعار الصرف طبقا للعرض والطلب في السوق النقدية.

٤. السماح للسلطة النقدية بالتدخل لضبط اسعار الصرف وضمان استقرارها وفقا للحلول المرسومة لها، وهذا التدخل اليومي في سوق الصرف لابد ان ينتهي لمصلحة التدخل الطارئ للبنك المركزي عند الحاجة لتنظيم استقرار سوق النقد.

٥. تحول عمليات السوق المفتوحة لضبط مناسيب السيولة كأداة من أدوات الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية بأتجاه الاوراق المالية ، وهذا سيؤدي الى تعميق السوق النقدية وبناء أسس قوية للوساطة المالية خارج الآليات الراهنة ، التي ربطت الوساطة المصرفية بالتوسط في بيع وشراء العملة الاجنبية لتغلب على عملياتها.

٦. التركيز على المشروعات سريعة العائد، وتقليل الاعتماد على المشروعات التي تتطلب فترات إنشاء طويلة، وتحتاج إلى إنفاق إستثماري كبير وبخاصة المشاريع الصناعية.

٧. تحرير التجارة والتحول نحو التصدير وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي، لإزالة أي عوائق أمام الاستيراد من الخارج، وتحفز التصدير باعتباره السبيل الأساس للنمو.

٨. خلق بيئة نقدية ومالية مستقرة ومتكيفة أو متوائمة مع الاقتصاد الدولي بالحد من التضخم، وتحرير سعر الصرف والترشيد المالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة.

٩. تغير سياسة الدولة تجاه سياسة التوظيف، وفي مقدمتها رفع يدها تدريجيا عن الالتزام بتعيين الخريجين، وتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، لتحسين وضع ميزان المدفوعات.

١٠.تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير جميع الحوافز لتفعيل دور قطاع الأعمال الخاص، المحلى والأجنبي.

المصادر العربية :

أولاً: الكتب العربية:

١_الحصري، طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠١٠، طبعة أولى، ص١٥٢.

٢_عبد القادر، السيد متولي ، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات) ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص٢٦٧ .

٣_ القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة ، الشارقة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص١٤٢.

٤_ رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٧٩،ص٢٠٦.

٥_صالح ، مظهر محمد : "السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي"، ص٤.

٦_ القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة ، الشارقة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص١٤٢.

٧_ كنعان، علي :" النقود والصيرفة والسياسة النقدية "، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ،٢٠١٢، ص٤٧٥.

٨_ الانصاري، محمد جابر، العرب والسياسة: اين الملك، الطبعة الثانية، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٠، ص٩٥-٩٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١_ابراهيم، عماد خليل، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها الغير مشروعة، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٣٣.

٢_ حسون، اياد كاظم ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع إشارة للعراق المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٦٧.

٣_ العبيدي، علي مؤيد سعيد، مديونية العراق في ضوء قرارات مجلس الامن ودور البنك المركزي العراقي في ادارتها، رسالة ماجستير، في القانون الدولي العام، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٧٨.

٤_القريشي، علي حاتم عبد:" تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع الاشارة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص٧٥.

ثالثاً: الدوريات والتقارير:

١_ناجي، عزو محمد عبد القادر، علاقة صندوق النقد الدولي بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن، العدد٢١٨٨، ٢٠٠٨/٢/١١، ص٣.

٢_صندوق النقد الدولي ، تقرير العدد السنوي الخاص، واشنطن، سبتيمبر ، (٢٠١٤).

٣_ عبد العزيز، إكرام ، والنداوي، خضير عباس ، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٠، العدد ٣٤، ٢٠٠٤ ، ص٥.

٤_ أبو آهات، عبد الكريم كامل ، الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول ، ٢٠٠٤ ، ص٧.

٥_ فرات، أحمد، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، تقرير نشر بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠١٣، ص٣٣.

٦_ الشماع، همام ، المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق، الندوة الثالثة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٥٣.

٧_ تقرير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للانفاق والقروض، الديون الخارجية، ٢٠٠٨، ص٢٢.

٨_ صالح، مظهر محمد ، اتفاقية نادي باريس نحو تسوية المديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد ٢، المركز العراقي للحوار الوطني، بغداد، آب ، ٢٠٠٥، ص٢٠.

٩_برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام،(٢٠٠٤)، ص٥٤.

١٠_ صالح، مظهر محمد، استراتيجية السياسة النقدية في العراق، للسنوات من ٢٠٠٩-٢٠١٣، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، العدد (٢) ، ٢٠٠٩، ص٢٢-٢٣.

١١_ الخزرجي ، ثريا ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٠، ص٣.

١٢_ الصادق، علي،السياسات النقدية في الدول العربية،معهد السياسيات الاقتصادية،أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٥.

١٣_ النجار، سرمد عباس ، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٨، ص١٣.

١٤_صالح، مظهر محمد، شروط اتفاقية نادي باريس نحو تسوية المديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، العدد٢، آب/٢٠٠٥، ص٢٠.

١٥_غيلان، بدر ، نادي باريس وجدولة ديون البلدان النامية، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، كانون الاول ١٩٨٩، ص١٥٠.

١٦_العبود، عبد الامير رحيمة، أزمة الديون الدولية وأبعادها وآثارها على دول العالم، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الانمائية، العدد(٢٨)، ٧ تشرين الاول، ٢٠١١، ص١٢-١٣.

١٧_ الاعظمي، حم فرج، ستراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي النموذج العراقي، دراسات اقتصادية، السنة الاولى، العدد ٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٨.

١٨_ عبد الرحيم، ثريا، تقيم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٣)، العدد(٤٨)، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٥٢-١٥٣.

١٩_محمد، سهام كامل: "دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية في العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (١)، العدد(٢)،٢٠٠٩، ص٧٠.

٢٠_الكبيسي، باتع خليفة هلال، فاعلية السياسة النقدية للتقليل من حدة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، في الحدث الاقتصادي، ٢٠٠٥، ص٢.

٢١_علي، شيماء هاشم ، أيسر عبد الكريم، عجز الموازنة الحكومية والعوامل المؤثرة فيه ، العراق حالة دراسية للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٠)، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، ٢٠١٣، ص٢٩-٣٠.

٢٢_الربيعي، فلاح خلف، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد (٣)، ت١، ٢٠٠٦، ص١٧-١٨.
٢٣_صالح، مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد(٣)، ت١، ٢٠٠٦، ص٨.
٢٤_وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية للاعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)، ص١٠٨.
٢٥_البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث لسنة ٢٠٠٤، وسنة ٢٠٠٦، ص١٢، ص١٨.
٢٦_ تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، لسنة ٢٠١٢، للسنوات (٢٠٠٤_٢٠١٢)

A: Books

1-.Richard Peet with Beate Born, Mia Davis, Kendra Fehrer, Matthew Feinstein, Unholy Trinity: The IMF, World Bank and WTO, Queen Mary, University of London,Lee, R. (2005), p12-13.Participate in it "Steve Feldman," Sahar Rahman Khan, Mazen Labban, Kristin McArdle, Ciro Marcano, Lisa Meierotto, Daniel Niles, Thomas Ponniah, Marion C. Schmidt, Guido Schwarz, Josephine Shagwert, Michael P. Staton, and Samuel Stratton.

2-Alan S, Blinder , Central Bank Transparency, Princenton University, ceps working paper , No.86, December, 2002,P3.

3-S. Mishkin, Frederic "The Economics of Money ,Banking and Financial Markets" 6th Ed, ,Addison wesly,2000,p439

B: articles and researchers:

1- International Monetary Fund, Country Report, no.06/15 Iraq, request for stand- by arrangement, January,2006,P3-6.

2- Takatashi Kato, Supporting Iraq statement, Internotional Monetary Fund, October, 2004,P13.

3- International Monetary Fund, Press release, Washington, U.S.A, 29 September, 2004,p2.